اختلاف النحاة في قضايا الفاعل ودلالته وحلوله من خلال القرآن الكريم واللغة

د. أبو سعيد عبدا لمجيد *

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٦/١٢/٦م تاريخ قبول البحث: ٢٠٠٧/٧/١٧م

ملخص

يهدف هذا البحث إلى ذكر أقوال النحاة في تعريف الفاعل وتذكير فعله وتأنيثه وترتيبه. وبيان اختلاف النحاة في عامل الفاعل وتقديمه عليه وحذفه ودلالته. ويسعى إلى تأصيل قواعد الفاعل من خلال أفصح الأساليب على الإطلاق والنصوص اللغوية الأخرى، وحسم القضايا الخلافية التي دارت حول قضايا الفاعل المختلفة، والوصول إلى الحلول المناسبة.

Abstract

This research aims to mention grammarian's disagreement in the definition of the subject, making the verb masculine, feminine and arrangement. The statement of grammarian's disagreement in the action of subject, its advancement, deletion and meanings. It seeks to establish the rule of the subject through more literary styles at all, and other language texts. And resolve contentious issues which took place on various issues of the subject and access to appropriate solutions.

المقدمة:

الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلامُ على سيّدِ المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ. أما بعد؛

فلا جرمَ أن القرآنَ الكريمَ حجة في اللغة العربية، كما هو حجة في الشريعة الإسلامية. والنص القرآني هو النص الصحيحُ المُجْمَع على الاحتجاج به في اللغة والنحو، ولم يتوفّر لنص من النصوص ما توافرَ للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنًا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن رسول الله ﷺ[١].

ولاشك أن القرآن الكريم أفصحُ أساليب العربية على الإطلاق[٢]. إن العلماء قد أجمعوا على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصحُ وأبلغُ مما في غيره بلا اختلاف [٣]. والقرآن فوق النحو والفقه وفوق المذاهب كلها، فهو أصل الأصول ما وافقه فهو مقبول، وما خالفه فهو مردود ومرذول[٤].

أهمية البحث:

إن أسلوب الفاعل باب مهمّ من أبواب النحو العربي، وقد ارتبطت أهميته بفهم القرآن الكريم ونصوصه، وله دور فعّال في التركيب الجملي. وهو من أهم ركني الجملة الفعلية. وترعرع علمه في ركاب النحاة والمفسرين في خضم شروحهم لمعاني التنزيل ووقوفهم على أحكام نصوصه. وفي أحكامه اضطراب شديد واختلاف كثير. ولذا يحتاج إلى دراسة شاملة لحل مشاكل أحكامه.

أشكالية البحث:

لقد اعتمد النحاةُ في تقعيد القواعد وتأصيله على الشعر، وجعلوه الركيزةَ الأساسيةَ لصياغة القواعد النحوية التي يُقَاسُ عليها في الاستشهاد لقضاياه الكلية والجزئية، وأغفلوا أهمَّ مصدرٍ من مصادر اللغة وهو

* أستاذ مشارك، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

القرآن الكريم الذي يُعَدُّ الركنَ الركينَ والحصنَ الحصين للغة العربية، فلم يحتجّ النحاةُ بالقرآن الكريم في كثير من القضايا النحوية، مع أنه النصُ الوحيدُ الموثوق بصحته وأما غيره من النصوص العربية وفي ذروتها الشعر فقد تطرّقَ إليها التصحيف ودخلها كثير من التغيير، ورأيت أن مؤلفات النحو قديمها وحديثها يدور بعضها في فلك بعض؛ فاللاحق يرث ما في السابق من مسائل نحوية بشواهدها. إن اللغويين والنحويين القدماء والمحدثين اختلفوا في عامل الفاعل وتقديمه عليه وحذفه ودلالته، كما اختلفوا في تعريفه وتذكير فعله وتأنيثه وترتيبه. ولو أنهم اعتمدوا على القرآن الكريم بالدرجة الأولى لما أدّى إلى اختلاف قضايا الفاعل المختلفة.

أهداف البحث:

إن هذا البحث يهدف إلى إحقاق الأهداف الآتية:

(١) ذكر أقوال النحاة في تعريف الفاعل وتذكير فعله وتأنيثه وترتيبه. وبيان اختلاف النحاة في عامل الفاعل وتقديمه عليه وحذفه ودلالته.

(٢) تأصيل قواعد الفاعل من خلال أفصح الأساليب على الإطلاق والنصوص اللغوية الأخرى.

(٣) حسم القضايا الخلافية التي دارت حول قضايا الفاعل المختلفة بالأسلوب القرآني وتخليصه مما فيه من تعقيد، والوصول إلى حالات تكشف عن الأسرار التي تَكْمُنُ فيها مشكلات التعقيد وتقديم حلول مناسبة لعلها تُرْضِي العلماء وتُقْنِعُ الفضلاء.

(٤) اتخاذ القرآن الكريم المصدرَ الأولَ والحَكَمَ على القواعد النحوية.

الدراسات السابقة:

حظيت قضايا أسلوب الفاعل باهتمام العلماء القدماء والمحدثين؛ فما من نحوي إلا قد تناول باب الفاعل، من أمثال سيبويه[٥] والمبرّد[٦] وابن السراج[٧]، وأبو علي الفارسي[٨]، وعبد الله الورّاق[٩]، والأنباري[١٠]، وابن الحاجب[١١]، وابن عصفور[١٢]، وابن مالك[١٣]، وابن أبي الربيع الإشبيلي[١٤]، وابن هشام الأنصاري[١٥]، وابن عقيل[١٦]، وخالد الأزهري[١٧]، والسيوطي[١٨]، وعباس حسن[١٩]، وغيرهم. وهؤلاء النحاة وغيرهم ناقشوا المسائل التي تتعلق بباب الفاعل ولكن كل واحد منهم لم يذكر القضايا كلها وكانت مؤلفاتهم للتعليم ولم تكن دراسات تخصصية. ولم يحللوا تحليلا دقيقا شاملا، ولم يعتمدوا على القرآن الكريم إلا قليلاً. وإنما ناقشوا هذا الموضوع في باب معين في كتب متفرقة. ومهما يكن من أمر فإن الباحث يستفيد من هذه المؤلفات التي فيها آراء جمة استفادةً كبيرة، وهي تكون مصادر أساسية للبحث. ويحاول الوصول إلى الحلول المناسبة. وأما كتاب الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) [٢٠] فهو عمل ضخم في جمع النصوص القرآنية مرتبة على مسائل أبواب النحو والصرف المختلفة ولاسيما باب الفاعل. وهو معجم القرآن الكريم الصرفي والنحوي. وأما باب الفاعل فقد ذكر فيه الآيات القرآنية مرتبة على أحكامه، كما ذكر أقوال بعض النحاة والمفسرين. ولكنه لم يدرس مسائل الفاعل دراسة تخصصية بالرجوع إلى مصادر قديمة وحديثة متنوعة، وليست له فيها آراء. وهو يسرد سردا؛ فالباحث سيستفيد من هذه الموسوعة في سهولة استخراج الآيات المتعلقة بالفاعل.

منهج البحث:

سلك البحث لتنفيذ هذه الدراسة منهجًا وصفيا استقرائيا تحليليا نقديا بتتبع النصوص القرآنية. فقد لملم كل ما يتعلق بموضوعه منه ثم عاد إلى كتب التفسير واللغة فوازن بين أقوال اللغويين والمفسرين ثم انتهى إلى رأي بأدلة نقلية وعقلية حينًا وأدلة عقلية فقط حينا آخر.

مصادر البحث:

أما مصادر البحث فقد كانت كثيرة متنوعة وأذكر أبرزها، فكان في مقدّمتها القرآن الكريم، ومن

كتب التفاسير: معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج وتفسير الكشاف للزمخشري وتفسير البحر المحيط لأبي حيان وروح المعاني للألوسي وغيرها. ومن كتب الأعاريب: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه لمحمود صافي، ومن كتب القراءات: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، وسيبويه والقراءات لمكي بن أبي طالب، ومن كتب فقه الله: الخصائص لابن جني والمزهر للسيوطي ومن كتب النحو: الكتاب لسيبويه (قرآن النحو) والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج، وكتاب الجمل للزجاجي والمفصل للزمخشري وشرح المفصل لابن يعيش وشرح التصريح للأزهري وغيرها، ومن كتب البلاغة: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، والبلاغة فنونها وأفنانها لفضل حسن عباس، وعلوم البلاغة والبيان والمعاني والبديع لأحمد مصطفى المراغي.

الفاعل لغة واصطلاحًا:

تعريفه لغةً: لفظ الفَاعِل اسم الفاعل من المصدر (الفِعْل)، وهو عبارة عن كل عمل متعدٍ أو غير متعد[٢١]،وفَعَلَ الشيءَ عَمِلَهُ[٢٢].والفاعِل هو العامِل[٢٣]، قال تبارك وتعالى: ﴿**وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا**﴾[٢٣: الكهف].

تعريفه اصطلاحًا:

لقد عرّفه النحاة بتعريفاتٍ كثيرةٍ كلها تُعطِي المعنى نفسه تقريبًا مع فروق بسيطة. ولم يقدّمْ سيبويه على عادته التي التزمها في كل موضوعاته تقريبًا – أي تعريفٍ دقيقٍ مباشر له، وإنما ذكر مسائله وأحكامه التي تشير إليه وهو القائل: "باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلهُ إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فِعْلُ فاعلٍ ولا يتعدى فعلهُ إلى مفعول آخر، وما يَعْمَلُ من أسماء الفاعِلين والمفعولين عَمَلَ الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العملَ...."[٢٤]. وتابعَ المبرد مذهبَ سيبويه ولم يعطِ أي تعريف له، وقد ذكر مسائله وأحكامه وقال: "هذا باب الفاعل وهو رفع. وذلك قولك: "قام عبدُ اللّه"، وجلس زيدٌ"..."[٢٥].

ويقدّم ابن عصفور تعريفًا أشمل، ويقول: "الفاعلُ هو اسم أو ما في تقريره متقدم عليه ما أُسْنِدَ إليه لفظًا أو نيةً على طريقة فَعَلَ أو فَاعِل"[٢٦]. ويزيد ابن مالك كلمة (تامّ) ويقول: "هو المسند إليه فعلٌ أو مضمن معناه، تام مقدم فارغ مصوغ للمفعول"[٢٧]. ويأتي ابن أبي الربيع عبيد اللّه القرشي الإشبيلي بتعريف لا يخرج –مع طوله- عن التعريفات السابقة ولكنه يزيده إيضاحًا حيث قال: "الفاعلُ عند النحويين: كلُّ كلمة تقدّمها فعلٌ أو اسمٌ جارٍ مَجْرَى الفعل، وأسند إليه على طريقة فَعَلَ أو فاعِل"[٢٨]. ويشرح هذا قائلا: إن قولهم: على طريقة فَعَلَ معناه أنّ (فَعَل) مأخوذ من الفعل ليُسْنَدَ إلى من صَدَرَ منه الفعلُ، فكلّ فعْل أُخِذَ من الحَدَث ليُسْنَدَ إلى مَنْ صدر منه فهو طريقة فَعَلَ. وهذا الحدُّ أحسنُ ما سمعتُ فيه وأقرب[٢٩].

ويذكر ابن هشام الأنصاري تعريفًا دقيقًا قائلاً: "اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح، أو مؤول به، أُسْنِدَ إليه فعلٌ، ومؤول به، مقدّم عليه بالأصالة: واقعًا منه، أو قائمًا به"[٣٠]. ولكنه لم يتطرق إلى ذكر كلمة (تام) بعد الفعل (أي فعل تام). ويذكر السيوطي بدل الفعل كلمة (عامل) وهو القائل: "فالفاعل ما أُسْنِدَ إليه عاملٌ مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به"[٣١].

يبدو لي أن كلمة (عامل) عامة تشمل كل العوامل؛ لذا من المستحسن أن تُذْكَر كلمة الفعل وما أشبهها؛ لأنها تخص الجملة الفعلية.

يرى عباس حسن أن النحاة "راعوا في أكثر التعريفات جانب الدقة اللفظية المنطقية. ولا بأس بهذا؛ لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف، أو اختصار معيب، يحوى الغموض والإبهام". ولذا اختار من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين كما يقول، ومال إلى الوضوح واليسر، وقال: "الفاعل اسم، مرفوع، قبله فِعْل تام أو ما يشبهه ، وهذا

الاسم هو الذي فَعَلَ الفعلَ، أو قام به"[٣٢].

إن تعريف عباس حسن أيضًا لا يخلو من نقص؛ لأنه لم يذكر الاسم المؤول.

ويعرّفه د. عبده الراجحي بقوله: "الفاعل هو الذي يفعل الفعلَ، وحكمه في العربية الرفع، وهو لا يكون جملة، بل لابد أن يكونَ كلمة واحدة، وهذه الكلمة إما أن تكون اسمًا صريحًا أو مصدرًا مؤولاً؛ فتقول: قام زيدٌ... ويُسْعِدُني أن تزورَني"[٣٣].

تعقيب ومناقشة:

وينبغي أن نعلمَ أن وصفَ الفاعل عند النحويين أن يُسْنَدَ الفعلُ إليه مقدّمًا عليه، نحو خَرَجَ زيدٌ، وطَابَ الخبرُ. وليس الشريطةُ أن يكونَ أَحْدَثَ شيئًا. ألا ترى أنك تقول: طَابَ الخبرُ، وليس للخبر فعلٌ كما يكون لزيد في قولك: قَامَ زيدٌ. وكذا تقول: لم يَقُمْ زيدٌ، فترفعه وقد نفيتَ عنه الفعلَ كما ترتفع إذا قلتَ: يَقُوْمُ زيدٌ. فلو كان الفاعلُ من شرْطه أن يكونَ أَحْدَثَ شيئًا لما جاز رفعُ زيد في قولك: لم يقُمْ زيدٌ؛ لأنك قد نفيت عنه الفعلَ. وكذا إذا قلتَ: أيَقُوْمُ زيدٌ؛ لأنك لم تُثْبِتْ القيامَ له. وإنما استفهمت المخاطب. وإذا كان الأمر على هذا تقرّر أن الاعتبار في الفاعل أن الفعل مسند إليه مقدم عليه كان أَحْدَثَ شيئًا أو لم يُحْدِثْه.

وقد تبين لي أن تعريفات النحاة كانت واضحة ومنطقية، ولا سيما تعريف ابن هشام، ولكنها ليست شاملة؛ لأن كل واحد منهم يذكر أشياء ويترك أشياء أخرى. والتعريف الجامع على حد ظني هو ما يلي: الفاعل هو اسم مرفوع صريح، أو مؤول به، أُسْنِدَ إليه فعلٌ تامٌّ، أو ما يُشْبِهُهُ، مُقَدَّمٌ عليه بالأصالة، وهذا الاسم أو المؤول به هو الذي فَعَلَ الفعلَ، أو قامَ به أو لم يقم به أو تأثر به.

علاقة الإعراب (والوظيفة النحوية) بالمعنى:

منذ نشأة النحو العربي حصل خلط بين الشكل والمضمون في تعريف عناصر الجملة، ومثل ذلك حصل أيضا في لغات أخرى منها اللغة الإنجليزية، إلا أن علم اللغة الحديث أسهم في إزالة بعض إشكاليات هذه الازدواجية فيما يخص اللغة الإنجليزية. أما النحو العربي فلا يزال يجري على وفق كتاب سيبويه. وينبغي التنبيه بسرعة هنا على أن سيبويه وأقرانه من النحاة العرب والمسلمين كانوا عمالقة في فهم اللغة العربية وتحليل الجملة العربية إلى عناصرها ومكوناتها الصرفية والنحوية ووصف هذه العناصر وتفصيل مفاهيمها ومعانيها، ومما يدعو إلى الاعتزاز أن كثيرًا من تحليلاتهم الصرفية والنحوية والدلالية لا تزال حتى يومنا هذا صحيحًا وسليما تؤيده النظرية الوصفية الحديثة في علم اللغة. ولكن – ومع اعترافنا بأن ينسب الفضل، فضل السبق، إلى أهله – فإن هناك بعض المفاهيم النحوية التي تتطلب صياغة حديثة ومنها الفاعل والمفعول به. وفيما يلي توضيح يتعلق بوظيفة الفاعل والمفعول به. قارن الجمل الآتية:

(١) طار <u>العصفورُ</u>. (٢) قرأ <u>الطالبُ</u> القرآنَ الكريمَ. (٣) مات <u>الشيخُ</u>.

عدّ النحاةُ العربُ كلاًّ من الكلمات التي تحتها خط فاعلاً، والفاعل عندهم اسم مرفوع يدل على الذي فعل الفعلَ. مثل هذا التعريف يستند إلى البنية النحوية (اسم مرفوع) ثم إلى الوظيفة النحوية (يدل على الذي فعلَ الفعلَ)، وهذه الوظيفة دلالية.

لاشك أن (العصفور) في الجملة (١)، و(الطالب) في الجملة (٢) ينطبق عليهما تعريف الفاعل، وكل مهما اسم مرفوع يدل على الذي فعل الفعلَ. أما (الشيخ) في الجملة (٣) فهو اسم مرفوع أسند إليه الفعل (مات)، ولكنه لا يدل على الذي فعل الفعلَ، والقول إنه فاعل وجعله مشابهاً للفاعل في الجملتين (١) و(٢) أمر يحتاج إلى تمحيص. و(الشيخ) في الجملة (٣) لم يفعل الفعلَ، بل هو في الحقيقة متأثر بالفعل.

ربما يكون الحل المناسب لهذه القضية- وهو أيضا مستوحى من أقوال النحاة العرب القدامى- وضع مفهومين أحدهما بنيوي (المسند إليه) والثاني دلالي

(الفاعل) بحيث لا يشترط أن يكون المسند إليه فاعلاً حيثما ورد.

وهكذا يصبح من الضروري فصل العناصر البنيوية في الجملة عن وظائفها الدلالية، أو إعادة صياغتها كما حاول فلمر، وكما فعل كويرك وآخرون بالنسبة للغة الإنجليزية، حيث أعادوا صياغة العلاقة بين العناصر النحوية في الجملة ومنها (**Subject**)، و(**Object**)، وبين وظائفها الدلالية وهي (**agent**)، و(**experience/affected**)، و(**recipient**). يمكن تطبيق ذلك على اللغة العربية بحيث يكون المسند إليه فاعلاً أو متأثرًا من حيث وظيفته الدلالية.

وهكذا تكون عناصر الجملة (٢) أعلاه وهي: (قرأ الطالبُ القرآن الكريمَ). كما يأتي:

العناصر البنيوية:

قرأ: (مُسْند) والطالبُ: (المسند إليه) والقرآن: (مفعول به).

العناصر الدلالية المصاحبة:

قرأ: (حدث) والطالبُ: (فاعل) والقرآن: (متأثر).

وكذلك يمكن تحليل الجملة (٤): انكسر الزجاجُ. إلى عناصرها البنيوية والدلالية كما يلي: انكسر: مسند يدل على الحدث والزجاج: مسند إليه يدل على المتأثر بالحدث. وإليه أشار أيضا عباس حسن وهو يقول: - بعد أن قدّم المثالين: تحرك الشجر وتمزقت الورقة- "أن الفاعل النحوي- على الوجه السالف- ليس هو الفاعل الحقيقي، وإنما هو المتأثر بالفعل، وليس في الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقي، أو على شيء ينوب عنه"[٣٤].

العامل في الفاعل:

لقد اختلف النحويون في العامل في الفاعل وذلك كالتالي:

١- يرى جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه والمبرد أن العاملَ في الفاعل هو الفعل وما أشبهه[٣٥]. قال المبرد: "تقول: مررت برجل قائم أبوه، فترفع (الأب) بفعله، وتجري (قائما) على (رجل)، لأنه نكرة وصفته بنكرة، فصار كقولك: "مررت برجل يقوم أبوه"[٣٦]. وقال أبو الحسن محمد بن عبد اللّه الورّاق: "والفعل هو العامل فيه وفي المفعول"[٣٧].وقال أيضًا: بعض النحويين يجعل العاملَ في المفعول الفعلَ والفاعلَ معا، وهذا خطأ؛ لأن الفعل قد استقرّ أنه عامل في الفاعل، فيجب أيضًا أن يكون هو عاملاً في المفعول[٣٨].

٢- يذهب ابن هشام إلى أن العاملَ في الفاعل هو الإسناد، أي النسبة؛ فيكون العامل معنويًا. ورُدَّ بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويًا إلا عند تعذّر اللفظي الصالح وهو هنا موجود[٣٩]. وكذلك الإسناد وهو الإضافة في المعنى، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول؛ فلو كان الإسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضًا[٤٠].

٣- ذهب خلف (ت ٥٤٠هـ) إلى أن العاملَ في الفاعل كونه فاعلاً، كما نقله أبو حيان، وذكر ابن أبي الربيع الإشبيلي أن الكوفيين يذهبون إلى أن عامل هذا الاسم هو كونه فاعلاً[٤١]. ورُدَّ بقولهم: مات زيدٌ، وما قام عمرو.

٤- إن أبا الفتح ابن جني يُنْكِرُ فكرة العامل ويقول بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث؛ فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم؛ إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[٤٢].

٥- نرى ابن مضاء القرطبي يهاجم نظرية العامل التي أسَّسَ النحاةُ عليها أصولَ النحو وسننَهُ، وهو هجوم أراد به أن يلغيها إلغاءً ويهدمها هدمًا، وهو يقول في مُفْتَتح الفصل الأول من كتابه: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعاملٍ لفظي، وأن الرفعَ منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي،

وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضَرَبَ"[٤٣]. وهو يوازن بين العامل النحوي - بحسب نظرية النحاة- والعوامل الأخرى، فيرى أنه لا يمكن أن يُنْسَبَ إليه عملٌ ما؛ لأن العوامل إما أن تكون عاملةً بالإرادة، كالإنسان والحيوان، وإما أن تكون عاملة بالطبع كالنار والماء، وعامل النحو لا يعمل بالإرادة، ولا يعمل بالطبع[٤٤].

الذي ذهب إليه ابن مضاء يجنح للهدم، ولا يسعى إلى إقامة أساس جديد ينهض عليه بناء العامل النحوي. لقد حاول أن يفسّر ظواهر الإعراب المتنوعة؛ فنقلها من العامل النحوي الذي قام به القدماءُ إلى المتكلم نفسه، ولكن كيف يُجْرِي هذا المتكلم حركات الإعراب بانتظام ودقة، وما السبيل التي يسلكها إلى ذلك؟، هذا ما لم يبحثه ابن مضاء، ولم يدر بخلَد منه؛ فكأن اللغة شكل يفتقد النظام، أو بناء مبهم لا تفسير لظواهره البارزة.

ويلتقي بثورته إبراهيم مصطفى الذي يرى أن الإعرابَ لا يجلبه العامل كما توهم القدماء بل مما يراعيه المتكلم بوحي من المعنى، ويقوده هذا إلى أن يلتمس لحركات الإعراب معاني منوطة به، وهو ما أغفله القدماء ولم يعيروه أي اهتمام. لقد رأى إبراهيم مصطفى أن ١- الضمة: علَم الإسناد ٢- والكسرة علَم الإضافة ٣- والفتحة ليست علَما على شيء، ولكنها "الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يُراد أن تنتهيَ بها الكلمة ما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة"[٤٥].

تعقيب ومناقشة:

يتضح من قول ابن مضاء أن المتكلم هو الذي يرفع وينصب وهو قول ابن جني وقد أيَّده محمد عيد وإبراهيم مصطفى وغيرهما، ولكنه لم يقدّم دليلاً يبرهن فيه على صحة ما ذهب إليه، ولم يستطع أن يضع أسسًا صالحة لبناء جديد.

والحق أن اللغة العربية ذات إعراب وهذا ما تتميز به؛ لأن الوثائق المنقولة والأخبار المدونة منها القرآن الكريم، وكون الإعراب وسيلة تعبيرية، خير دليل على الإعراب، ولن يمكن إغفاله؛ فالإعراب ليس زينة في اللغة العربية ولكنه وسيلة تعبيرية يحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة، ويتبين ذلك في قوله تعالى:﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء**﴾[٢٨: فاطر]. ففي الآية تقدم المفعول به لفظُ الجلالة (اللّه) على الفاعل (العلماء)، ولو كان نظام الجملة العربية هو الذي يحمل الدلالة المعنوية فقط لوجب أن يكونَ لفظ الجلالة (اللّه) هو الذي يخاف من العلماء (والعياذ باللّه)، ولكن نصب لفظ الجلالة ورفع كلمة (العلماء) منعا هذا الفهم الخاطئ، وأدّى الغرض المطلوب.

أظنّ أن العاملَ ليس المتكلم؛ لأنه لو كان عاملاً لجرى الكلام كله على وتيرة واحدة، ولا حاجة إلى الرفع والنصب حينًا وإلى الجر والجزم حينًا آخر. ولكننا نرى علامات الإعراب تتبدل بعد كلمات وأقوال. إذن فالمتكلم لا دور له في العمل، وهو يقوم بعملية البيان والنقل فقط. وكذلك أرى أن العاملَ في الفاعل ليس هو الإسناد؛ لأن الإسناد يوجد بين المبتدإ والخبر أيضًا، ولكن المبتدأ ليس مرفوعًا بالإسناد. وأما العامل بالشبه بالمبتدإ من حيث إنه يُخْبَرُ عنه بفعله كما يخبر عن المبتدإ بالخبر، فهو ليس صحيحًا؛ لأن المبتدأ ليس مرفوعًا لكونه مخبرًا عنه، بل هو مرفوع بالابتداء. وكذلك كونه فاعلاً أو بإحداثه الفعلَ، لا يمكن أن يكون عاملاً فيه، كما أن الفعلَ لا يكون عاملاً فيه وحده، وإنما العامل فيه هو الفعل والفاعل معًا؛ لأن كلا منهما جزء لا يتجزأ، ولا وجود للفاعل بدون الفعل، كما لا وجود للفعل بدون الفاعل.

أسباب رفع الفاعل ونصب المفعول به:

حقاً إنَّ النحاةَ متفقون على أن الفاعلَ مرفوع والمفعول به منصوب؛ فإن قيل: فلمَ كان إعرابه الرفع؟

قيل: فرقًا بينه وبين المفعول. فإن قيل: فهلا عكسوا وكان الفرق واقعًا؟ وفيه أوجه كثيرة منها ما يلي:

الوجه الأول: إنما كان الفاعلُ رفعًا والمفعول به نصبًا، ليُعْرَفَ الفاعلُ من المفعول به؛ لأن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة، فمنه ما يتعدّى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، مع أنه يتعدى إلى خمسة أشياء، وهي: المصدر وظرف الزمان، وظرف المكان والمفعول والحال، وليس له إلا فاعل واحد، فإذا ثبت هذا، وأن الفاعل أقلّ من المفعول، والرفع أثقل، والفتح أخفّ؛ فأعطوا الأقلّ الأثقلَ، والأكثر الأخفّ ليكون ثِقْل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول.

الوجه الثاني: أن الفاعلَ يُشْبِهُ المبتدأَ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة يحْسُنُ السكوت عليها، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة يحْسُنُ السكوتُ عليها؛ فلما ثبت للمبتدإ الرفع، حُمِلَ الفاعلُ عليه.

الوجه الثالث: أن الفاعلَ أقوى من المفعول؛ لأنه يُحْدِثُ الفعلَ؛ فوجب أن يُعْطَى أقوى الحركات، وهو الرفع، والمفعول لما كان أنقص أعطى أضعف الحركات، وهو الفتح[٤٦].

مذهب ابن مضاء في رفع الفاعل:

ليس كل ما استفاده ابن مضاء من تطبيق مذهب الظاهرية على النحو العربي، ينحصر في إلغاء نظرية العامل؛ فهناك أشياء أخرى استفادها من هذا المذهب، وقد أراد أن يُرِيْحَ الناسَ عن طريقها عن عبث طويل للنحاة كما قال. وعلى رأس هذه الأشياء ما يراه الظاهرية من إلغاء العلل، وإلغاء طلبها في الشرع، وقد ذهب ابن مضاء يطلب ذلك في النحو، ولكنه لم يتشبث بإلغاء العلل جملةً؛ فإن فيها قَدْرًا لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأُوَل، التي تجعلنا نعرف مثلاً أن كل فاعل مرفوع، أما ما وراء ذلك من العلل الثواني والثوالث، فحريّ بنا أن نحطّمه تحطيمًا، كما حطّمنا نظرية العامل[٤٧].

تعقيب ومناقشة:

نحن نرى أن ابن مضاء في أول هذه الفقرة يقرن مسائل النحو بمسائل الفقه، إذ يقول إن النحويّ لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص. كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرّم بالنص، ولكن أي فقيه يرى ذلك؟ إنه فقيه المذهب الظاهري، ذلك المذهب كان يجلّه ابن مضاء، كما كان يجلّه مولاه يعقوب بن يوسف، الذي أمر بحرق كتب المذاهب التي تعتمد على العلل، ولا تسير في مسائلها سيرةَ الظاهرية في الاعتماد على الأصول وحدها من القرآن الكريم والحديث الشريف. وقد تبعه قاضي قضاته ابن مضاء يحاول أن ينفي من النحو كلَّ ما لا يستقيم ومذهب الظاهرية؛ لهو منه نظرية العامل، وهو ينفي منه العلل الثواني والثوالث على نحو ما ينفي الظاهرية العلل من الشرع الحنيف، حتى يستقيم النحو مع مذهب الظاهرية من جهة، وحتى نستريح من كثرة ما فيه من علل مصطنعة، لا تهدي إلى حق - في رأيه – ولا إلى ما يشبه الحق.

ومن الذين ينتصرون له د. شوقي ضيف الذي يرى أنَّ ابن مضاء محقّ كلَّ الحق في ثورته على هذه العلل الثواني والثوالث ودعوته إلى إلغائها جملة من كتب النحو؛ لأنها لا تفيد سوى التخيُّل والفرض العقلي البعيد دون أي تصحيح للنطق وما يتصل بالنطق. ومع ذلك تجادل فيها النحاة طويلاً وألّفوا فيها كتبًا مستقلة، وليس وراءها نفع أو طائل نحوي[٤٨].

أنا لا أنتصر لابن مضاء ومن والاه من المحدثين؛ لأن معرفة العلل والأسباب ضرورية لكي يصلوا إلى معرفة اللّه تبارك وتعالى. وقد أشار اللّه تعالى إليها في القرآن الكريم: ﴿**إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً فَأَتْبَعَ سَبَباً**﴾[٨٤-٨٥: الكهف]. وعن حبيب بن حماد قال: "كنت عند علي ﷺ

وسأله رجل عن ذي القرنين كيف بلغ المشرق والمغرب؟ فقال سبحان اللّه سخّر له السحاب وقدّر له الأسباب وبسط له اليد"[٤٩]. وقال تعالى أيضًا: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**﴾[٩٠-٩١: المائدة]. في هاتين الآيتين بيّن اللّهُ أن الخمر والميسر والأنصاب والأزلام حرام، والعلة الأولى هي رجس، والعلة الثانية توقع العداوة والبغضاء بين الناس، والعلة الثالثة تصد عن ذكر اللّه وعن الصلاة.

بناء على ما سبق أن العلل الثواني والثوالث تؤدي إلى المقاصد الأصلية؛ لأن اللّه تعالى جعل لكل شيء عللاً، وعلينا أن ندركها؛ لأن الأذهان تتفتح بها، ولكني أيضًا أقول إن هذه العلل لا تُدَرَّس في المراحل الأولى من التعليم وإنما يتلقاها الطلبة المتخصصون في المراحل المتقدمة.

أقوال العلماء في تقديم الفاعل على الفعل:

١- يرى البصريون أن الفاعل يجب أن يكونَ بعد الفعل؛ فلا يجوز تقديمه عليه. واستدلوا على ذلك بسبعة أوجه:

الوجه الأول: أن الفعلَ وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعًا؛ فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله[٥٠]. والدليل على ذلك أمور كثيرة منها ما يلي[٥١]:

(١) إنهم يسكّنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل. قال تعالى:﴿**وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ**﴾[٥١: البقرة]؛ لئلا يتوالى أربع حركات لوازم في كلمة واحدة إلا أن يُحْذَفَ من الكلمة شيء للتخفيف، نحو عُجَلِط[٥٢]. فلو لم ينزّلوا ضمير الفاعل منزلة حرف سِنْخ الفعل، وإلا لما أسكنوا لامه. ألا ترى أن ضمير المفعول لا يُسَكّن له لام الفعل إذا اتصل به؛ لأنه في نية الانفصال، قال اللّه تعالى:﴿**وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُوراً**﴾[١٢: الأحزاب]؛ فلم يُسَكّن لام الفعل إذ كان في نية الانفصال بخلاف قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى...**﴾؛ لأنه في نية الاتصال.

(٢) أنهم جعلوا النونَ في الأفعال الخمسة علامة للرفع بعد الفاعل، وحذفها علامة للجزم والنصب. فلو أنهم جعلوا هذه الضمائر التي هي: الألف والواو والياء، في: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، بمنزلة حرف من سنخ الكلمة، وإلا لما جعلوا الإعراب بعده. ألا ترى أن المفعولَ إذا اتصل بهذا الفعل لم يكن إلا بعد النون. فنقول: هما يضربانك ويضربونك؛ لأن المفعول لم يُنزّل مع الفعل كالشيء الواحد.

(٣) أنهم قالوا: قَامَتْ هِنْدٌ، فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، وإلا لما جاز إلحاق علامة التأنيث به. باعتباره.

الوجه الثاني: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدإ، وذلك أنك إذا قلت: (زيدٌ قامَ)- وكان تقديم الفاعل جائزًا- لم يدرِ السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة (قام) وفاعله مستتر، أم أردت إسناد (قام) المذكور على أنه فاعل، وقام حينئذ خالٍ من الضمير، ولا شكَّ أن ما بين الحالتين فرقًا، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدإ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها.

الوجه الثالث: أن من شرط الفاعل ألا يقوم غيرُه مقامَهُ مع وجوده، نحو قولك: قام زيدٌ، فلو كان تقديم (زيد) على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك: زيد قام أخوه، وعمرو انطلق غلامُهُ. ولما جاز ذلك دل على أنه لم يرتفع بالفعل، بل بالابتداء.

الوجه الرابع: أنه لو كان الأمر على ذلك لوجب أن لا يختلف حال الفعل؛ فكان ينبغي أن يقال: الزيدان قام، والزيدون قام، كما تقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، فلما لم يُقَل إلا: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، دلّ على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل(٥٣).

الوجه الخامس: أن العربَ تقول: طلع الشمسُ، وطلعتِ الشمسُ، فإذا تقدّمَ الشمس لم يقولوا إلا: الشمسُ طلعتْ. فدلّ على أنّ حال الشمس في تقديمه على الفعل على غير حاله في تأخيره. وليس فاعلاً تقدّمَ.

الوجه السادس: أن العرب تقول: الزيدان أبواهما قائمان، ولا يجوز غيرُ ذلك فإن قدّمتَ قائما، فقلت: الزيدان قائمٌ أبواهما جاز لك في قائم وجهان: أحدهما: الإفراد، وهو أحسن. والثاني: التثنيةُ فَمَنْ ثَنَّى جعله خبرًا مقدَّمًا، ومن أفرد جَعَلَه خبرًا عن زيد، وأبوه فاعلٌ به. فلو جاز للفاعل أن يتقدّم لجاز أن تقول: الزيدان أبواهما قائم، ويكون قائمٌ خبرًا عن الزيدين، وأبواهما فاعلٌ مقدّمٌ.

الوجه السابع: أنك تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، ويكون قائمٌ نعتا لرجل فإذا تقدّم الأبُ لم يكُ في قائم إلا الرفعُ؛ لأنه يكونُ خبرًا عن الأب؛ فلو جاز للفاعل أن يتقدم لجاز أن تقول: مررت برجل أبوه قائمٍ، بخفض قائم، وكذلك تقول: كان زيدٌ قائمًا أبوه، فإذا قدّمت الأبَ قلتَ: كان زيدٌ أبوه قائم، لم يكن في قائم إلا الرفع؛ لأن الأبَ عند التقديم لا يكون إلا مبتدأ، فلو كان الفاعلُ يجوز فيه التقديم لجاز أن تقول: كان زيدٌ أبوه قائمًا(٥٤).

٢- يذهب الكوفيون إلى أن تقديمَ الفاعل على رافعه جائز، واستدلوا على جوازه، بوروده عن العرب، (١): كقول الزباء(٥٥):

مَا للجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْدًا أَجَنْدَلاً- يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيْدَا

الشاهد: قوله: (مشيها وئيدا) حيث قدّم الفاعلَ، وهو قوله: (مشيها) على عامله، وهو الصفة المشبهة (وئيدا).

وقال ابن الحاجب: وهو عندنا ضرورة، والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند، أو (مشيها) مبتدأ حذف خبره، أي يظهر وئيدا، كقولهم: "حُكْمُكَ مُسمّطًا" أي حكمك لك مثبتا، أو (مشيها) بدل من ضمير الظرف(٥٦).

وهذه التخريجات ضعّفها صاحب التصريح، قال: "أما الضرورة فلا داعيَ إليها لتمكنها- يعني الزبّاء صاحبة البيت- من النصب على المصدرية. أو الجرّ على البدلية من الجمال بدل اشتمال. وأما الابتدائية فتخريجٌ على شاذ، وأما الإبدال من الضمير فلأنه إما بدل بعض أو اشتمال، وكلاهما لابدّ فيه من ضمير يعود على المُبْدَل منه لفظًا أو تقديرًا، وعلى تقدير تكلفه قضية ضعف من وجه آخر، وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير (ما) الاستفهامية، وإذا أبدل (مشيها) منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام؛ لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره(٥٧).

(٢) وقال امرؤ القيس(٥٨):

فَظَلَّ لَنَا يومٌ لذيذٌ بِنِعْمَـــةٍ

فَقِلْ فِي مَقِيْلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ

والشاهد فيه (نحسه متغيب) حيث أراد (مقيل متغيب نحسُهُ) فقدّم فاعل اسم الفاعل على رأي، وعلى رأي ثانٍ أنه فاعل لـــ (مقيل) وهو مصدر وُضِعَ موضع اسم الفاعل.

(٣) وقال النابغة(٥٩):

ولابُـــدَّ مِنْ عَوْجَاءَ تَهْوِيْ بِرَاكِبٍ

إلى ابنِ الجَلاَحِ سَيْرُهُا الليل قاصدِ

والشاهد فيه قوله: (سيرُها الليلَ قاصدِ) حيث أراد: (قاصدِ سيرُها الليلَ)، فتقدم فاعل اسم الفاعل.

(٤) وقال المرار الفقعسي(٦٠):

صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصدودَ وقَلَّمــا
وصالٌ على طول الصُّدُوْدِ يَدُوْمُ

والشاهد فيه قوله: (قلما وصال يدوم) حيث قدّم الفاعل (وصال) على فعله وهو يريد: قلما يدوم وصال.

(٥) ومن أدلتهم قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ...**﴾ [٦: التوبة] (٦١).

(أ) الكوفيون يجعلون (أحد) فاعلاً مقدمًا للفعل المذكور بعده (استجارك)؛ لأن تقديم الفاعل على الرافع عندهم سائغ.

(ب) ذهب جمهور البصريين إلى أن عامل الرفع في الاسم بعد أداة الشرط هو الفعل المحذوف المقدّر قبله، وحينئذ يُعْرَب الاسمُ المرفوع فاعلاً لذلك الفعل المحذوف، وقد فسّره الفعل المذكور بعده.

(ج) ذهب الأخفش الأوسط، وكذلك الفراء، في أحد قوليه، إلى أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط يُعْرَب مبتدأ، والجملة بعده خبر له، وهي في موضع رفع.

فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط؟، فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة، غير أن البصريين قالوا: الفعل المقدّر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور، وأما الكوفيون فقالوا: الفعل المقدّر اتصاله بالأداة هو المذكور نفسه بعد الاسم، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في (إن وإذا) خاصة- من سائر أدوات الشرط- أن تقع بعدهما الجمل الاسمية، وعلى هذا لسنا في حاجة إلى تقدير محذوف، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير.

والأمر الثاني: هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلاً بذلك الفعل المتأخر، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه- فعلاً كان هذا الرافع أو غير فعل- فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسّره الفعل المذكور يرتفع به ذلك الاسم.

تعقيب ومناقشة:

أنا لا أنتصر إلى ما ذهب إليه البصريون، الذين يُعْرِبون الاسمَ المرفوع بعد أدوات الشرط فاعلاً لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده؛ لأن أداة الشرط عندهم لا تدخل على الاسم بل على الفعل ثم هم يجيزون دخول (إنْ) على الاسم المرفوع فقط وأما غير (إنْ) فلا يقع ذلك فيه إلا في الشعر. قال سيبويه: "وإنما هذا في (إنْ) لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه...واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيدٌ يأتك يكنْ كذا، إنما ارتفع على فعل، هذا تفسيره..." (٦٢).

فأود أن أقول: إن (أنتم) في قوله تعالى: ﴿**إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ**﴾[١٠٦: المائدة]، كيف نعربه فاعلاً؟؛ لأن الضميرَ المنفصل بعد الفعل لا يقع فاعلاً، ولا تقول في (أكرمتَ أنت محمدا) إن (أنت) فاعل، بل هو توكيد لفظي للضمير المتصل (ت). وكذلك قولهم إن الاسم المرفوع لا يقع بعد (إنْ) حسب، ليس دقيقًا؛ لأن الاسم المرفوع كما ورد بعد (إن) مثل قوله تعالى: ﴿**وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً...**﴾[١٢٨: النساء] وقوله: ﴿**إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ..**﴾[١٧٦: النساء]. كذلك ورد بعد إذا الشرطية في آيات كثيرة منها ما يلي: ﴿**إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ..**﴾[١-٥: الانفطار].

وكذلك لا أؤيد قول الكوفيين؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، وهو رأي ضعيف كما سأبين إن شاء اللّه. أنا أذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش في هذه المسألة وأعدّ التراكيب من قبيل الجملة الاسمية، وأحتفظ للتراكيب القرآنية بروعة ترتيبها وجمال نظمها الذي كان أحد أسرار الإعجاز القرآني. وأقول: أيهما أفضل وأقوم- أن نطوع القاعدة المصنوعة للأسلوب القرآني البليغ أم أن نطوع التركيب القرآني المنزّل للقاعدة

المصنوعة؟ أنا أرى أن الأولى أقوم، ثم أي فطرة سليمة تقبل التأويل: وإن استجارك أحد استجارك، وترفض التنزيل الرائع في نظمه وفصاحته. ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ...**﴾ وفيها قال البصريون بوجوب حذف الفعل، وقال الكوفيون بتقديم الفاعل. ما الضير والعيب أن نقول بأن (أحد) مبتدأ، والجملة بعدها خبره؟ ونجيز -عندئذ- دخول أدوات الشرط على أمثال التراكيب الفصيحة وشواهدها كثيرة في التنزيل، قال تعالى:﴿**وَإِذَا السَّمَاء فُرِجَتْ وَإِذَا الْجِبَالُ نُسِفَتْ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ**﴾[٩-١١:المرسلات]، وقال أيضًا:﴿**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ..**﴾[١-١٣: التكوير]. وقال أيضًا: ﴿**إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ**﴾[١-٣: الانشقاق]. وأما الأشعار فهي كثيرة لا تعد ولا تحصى، بحيث أصبح من المتعذر علي أن أذكر كلها وفيما يلي بعض منها:

أ- قال امرؤ القيس[٦٣]:

نَمْشِيْ بأعراف الجياد أكفنـــــا

إذا نحن قمنا عن شواء مضهب

ب- وقال النابغة[٦٤]: مارية مثل مرى الدلو مركضة

إذا الحميم على الأعطاف ينحلب

ج- وقال عمربن أبي ربيعة[٦٥]:

إذا طلعت شمس النهار ذكرتـــها

وأحدث ذكراها إذا الشمس تغرب

٣- يذهب إبراهيم مصطفى مذهب الكوفيين في أن تقديم الفاعل على الفعل جائز ومستساغ؛ لأننا لو قلنا: (ظهر الحق، والحق ظهر) لكان كلا الكلامين عربيا مستساغا مقبولا عند النحاة جميعا[٦٦]. ولقد رأينا أن كلام الكوفيين يتعارض مع القواعد إذا قلنا: الطالبان درس.

هنا نقطة أخرى هي أننا لو قدّرنا الفعل على الاشتغال في قوله تعالى: ﴿**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**﴾ وغيره وقلنا: إذا كورت الشمس كورت، لأدّى إلى ضعف في المعنى؛ لأن الجملة الفعلية تدل على معنى الحدوث والتجدد مثل قولنا: يجيء الشتاء ويفوز المجتهد، في حين أن الجملة الاسمية تدل على ثبوت لشيء، مثل قولنا: الله خالق كل شيء وحاتم جواد[٦٧]. فيكون معنى الآية أن تكوير الشمس يتجدد، وهذا غير صحيح؛ ولكن إذا بقي على حاله فإن تكوير الشمس لايتجدد بل هو ثابت ومتحقق الوقوع مرة واحدة فقط ولا يتجدد؛ فتبين أن مذهب الأخفش أصح دلالة.

٤- أقوال البلاغيين في تقديم الفاعل على الفعل: يرى البلاغيون أنه إذا كان المسند إليه منفيًا، وكان المسند فعلاً، فإن تقديم المسند إليه يفيد التخصيص قطعًا، نحو: ما أنا فتحت الباب، وكقول الشاعر المتنبي[٦٨]:

وما أنا أَسْقَمْتُ جسمي بـــــه

ولا أنا أَضْرَمتُ في القلب نارا

وإذا كان النفي متأخرًا عن المسند إليه، فإنه يفيد تقوية الحكم وقد يفيد التخصيص بقرائن، كقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ**﴾[٥٩:المؤمنون]، وقال أيضًا: ﴿**وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ**﴾[٥٣:العنكبوت]. وأما إذا كان المسند إليه مثبتًا لا منفيًا فإنه يفيد تقوية الحكم وتقريره لدى السامع، وقد يفيد التخصيص إذا دلّ السياق على ذلك، كقوله تعالى:﴿**وَيَقُولُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[٧٥:آل عمران]، وقال:﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [٩٦: الصافات]، وقال: ﴿**اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ [١٥:البقرة][٦٩].

يتبين مما ذهب إليه البلغاء أن تقديم المسند إليه جائز، وإنما يكون ذلك لأغراض بلاغية كما سبق، وهذا يتوافق مع المذهب الكوفي. ولا يتوافق مع الصناعة النحوية.

٥- حكمه في لغات الفصيلة الآرية الدرابدية: إن الأصل في لغات الفصيلة الآرية ولا سيما اللغة الإنكليزية تقديم الفاعل على الفعل، ولا يمكن تأخيره، نحو: Khalid reads the Qur'an خالد يقرأ القرآن، هنا Khalid فاعل وقد تقدم على الفعل reads، ولا يمكن تأخيره عليه، ولا يقال: يقرأ خالد reads Khalid إلا

إذا كانت الجملة استفهامية، حينئذ يتقدم الفعل المساعد على الفاعل، مثل: Does he read the Qur'an? هل هو يقرأ القرآن؟، هنا does فعل مساعد وhe فاعل تأخر عنه(٧٠).

تعقيب ومناقشة:

بعد استعراض هذه الآراء والتعليلات القيّمة لعلماء النحو والبلاغة الكبار رحمهم اللّه وجزاهم اللّه على جهودهم المبذولة في خدمة لغة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة أبدي رأيي المتواضع حول المسألة فأقول وباللّه التوفيق:

إن طبيعة اللغة العربية تقتضي أن الفاعل لا يتقدم على رافعه، والمذهب البصري يجري في مجراه الصحيح. والمذهب الكوفي لا يتوافق مع استعمال اللغة، والكوفيون يقولون: إن (محمد) في قولنا (محمد سافر) فاعل مقدم. وهذا لا ينسجم والوجهة النحوية. وماذا نصنع إذا دخلت إنّ أو إحدى أخواتها، مثل قوله تعالى:﴿**إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾[١٩٥:البقرة]، وقال أيضًا:﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ..**﴾[٦:الحشر]، وقال أيضًا:﴿**لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ**﴾[٣٧:إبراهيم] في هذه الآيات كل من لفظ الجلالة (اللّه) والضمير المتصل (هم) اسم (إنّ ولكنّ ولعلّ)، هل تبقى الجملة فعلية مع ذلك؟، وإنّ (وأخواتها) في الاستعمال العربي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وما نوع الجملة حينما تكون: (إن الحق كان ظهر)؟. وكذلك قد يكون المسند إليه قبل الفعل مجرورًا، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾ [٦٧: النحل] هنا (قوم) مسند إليه وهو مجرور بحرف الجر. فكيف نجعله فاعلاً مقدمًا؟

وإذا كان الفاعل مثنى أو جمعًا، مثل سافر الرجلان، وسافر الرجال؛ فعند الكوفيين يجوز أن يقال: الرجلان سافر، والرجال سافر، والاسم المتقدم هو الفاعل. وعند البصريين لا يجوز بل لابد أن تقول: الرجلان سافرا، والرجال سافروا، فتأتي بضمير المثنى (الألف)، وبضمير الجمع (الواو) فيكون الضمير هو الفاعل، والاسم المتقدم مبتدأ، لا فاعل. بعد تتبعي في القرآن الكريم واللغة لم أجد أي مثال يؤيد المذهب الكوفي، وأما المذهب البصري فهو موافق للقرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ..**﴾[١٧: الأحقاف]، هنا (هما) ضمير المثنى والفعل بعده (يستغيثان) أيضا مثنى، وقال أيضًا: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ**﴾ [٢٣٣:البقرة]، هنا كلمة (الوالدات) جمع المؤنث السالم والفعل بعدها (يرضعن) أيضا جمع للإناث.

ويرى سابق الدين محمد الصنعاني الذي يؤيد المذهب الكوفي: أن حكم الفعل مع الفاعل أن يكون فارغًا لا ضميرَ فيه إذا تقدم سواء كان الفاعل مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، تقول: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون، وما شاكل ذلك، فإن تأخر الفعل كان فيه ضمير يعود إلى ما قبله يستتر في الواحد ويظهر في التثنية والجمع(٧١). وفي هذا القول نظر؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان.

وأما ما ذهب إليه البلاغيون بأن تقديم المسند إليه إذا كان المسند فعلاً، يفيد التخصيص وتقوية الحكم، فلا ينسجم مع استعمال اللغة؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، وإذا قلنا هو المبتدأ؛ فالأصل في المبتدإ أن يكون مقدمًا ولا يدل على التخصيص وغيره حينئذ، وقد تكون دلالته على التخصيص وغيره بالنفي والقرائن الأخرى والسياق.

قال الأزهري بهذا الخصوص: "وما يقال إنه قُدِّمَ لإفادة الاختصاص ممنوع؛ لأن الفاعل لايجوز تقديمه على عامله على الأصح"(٧٢). ويقول عباس حسن: "وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأي البصريين هنا أقرب مسايرة للأصول اللغوية، ذلك أن مهمة (المبتدأ) البلاغية تختلف عن مهمة (الفاعل)؛ فلا معنى للخلط بينهما، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى"(٧٣).

وأما كون الفاعل مقدمًا على الفعل في لغـــات

أخرى، فلا يضر؛ لأننا لا نستطيع أن نقيس قواعد اللغة العربية على قواعد لغات أخرى؛ لأن لكل لغة طبيعتها الخاصة بها، فلا تحمل إحداها على الأخرى.

الترتيب بين الفعل والفاعل والمفعول:

يقع الفاعل بعد الفعل، قبل المفعول، هذا هو الأصل العام في نظم الجملة العربية؛ لأنه كالجزء منه(٧٤). وذكر سيبويه أن تقدم الفاعل على الفعل واجب لا يجوز تأخيره، إذا كان اسم الاستفهام والشرط. قال سيبويه: "وكم رجلاً أتاك؟ أقوى من كم أتاك رجلاً؟ وكم ههنا فاعلة"(٧٥).إذا قلنا: من قام؟ ومن يقمْ أقمْ وما شاكل ذلك. عند سيبويه وأصحابه أن (من) فاعل متقدم؛ الشرط والاستفهام لهما صدر الكتاب. وعند الخليل بن أحمد أن (مَنْ) مبتدأ وما بعده خبر عنه(٧٦). والصحيح ما قاله الخليل؛ لأن الإجماع يكاد يقع على هذا الرأي.

أولا: وجوب تقديم الفاعل على المفعول:

يرى النحاة أنه يجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول في المواضع الآتية(٧٧):

الموضع الأول: إذا خِيْفَ اللبس بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة؛ فلا يعرف الفاعل من المفعول حينئذ إلا بالرتبة، كأن يكون كل منهما اسمًا مقصورًا، نحو: أكْرَمَ موسى عيسى، أو مضافًا لياء المتكلم، مثل: كَرَّمَ صديقي أبي، وكقوله تعالى: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى..**﴾[٢٨٢: البقرة]، والمتبادر أن (إحداهما) فاعل و(الأخرى) مفعول به. فلو تقدم المفعول به على الفاعل لخفيتْ حقيقة كل منهما، وفسد المراد بسبب خفائها، لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض واللبس. قاله ابن السراج والجزولي وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابنُ الحاج محتجًا بأن العرب تجيز تصغير عُمَر وعمْرو على عُمَيْر مع وجود اللبس، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز (ضَرَبَ أحدُهما الآخرَ)، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق، وشرْعًا على الأصح، وبأن الزجّاج نقل أنه لا خلافَ في أنه يجوز في نحو ﴿**فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ..**﴾ [١٥: الأنبياء] كون (تلك) اسمها و(دعواهم) الخبر، والعكْس(٧٨).

وقد أخطأ ابن الحاج الجادة؛ فإن العرب لا يمكن أن يكونَ أغراضها الإلباس، إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء، وإنما هو من باب الإجمال؛ فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبقَ أحد المعنيين إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة (عُمَير) بزنة التصغير لاحتمل عندك أن يكون تصغير (عمر) كما يحتمل أن يكونَ تصغير (عمرو)، بدون أن يكونَ أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر؛ فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو قلت: أكرمَ موسى عيسى، لاحتمل هذا الكلام أن يكونَ موسى مُكْرَمًا، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه مُكْرِم، بسبب أن الأصلَ أن يكونَ الفاعل واليًا لفعله، ولا يمكن أن يكونَ الإلباس من مقاصد البلغاء(٧٩). وكذلك لا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في أَكْرَمَ موسى عيسى؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم (زال) بخبرها(٨٠). "فهذا كلام لا يساير الأصول اللغوية العامة، ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام"(٨١).

الموضع الثاني: إذا كان الفاعل ضميرا متصلاً غير محصور فيه، والمفعول به اسمًا ظاهرًا، نحو: أتقنتُ العملَ، وكقوله تعالى: ﴿**إِنَّ هذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُواْ مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ [١٢٣: الأعراف] (٨٢).

الموضع الثالث: أن يكونَ كل منهما ضميرًا متصلاً ولا حصرَ في أحدهما، نحو: أَكْرَمْتُكَ كما

أَكْرَمْتَنِيْ، وكقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ**﴾ [٤: المنافقون] (٨٣).

الموضع الرابع: أن يكونَ الفاعل مضافًا إليه المصدر المقدّر بأَنْ والفعل، أو بأنَّ التي خبرها فعل أو اسم مشتق منه(٨٤)، كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ**..﴾[١٥١: البقرة]، والأصل ولولا أن دَفَعَ اللّهُ الناسَ.

الموضع الخامس: إذا وقع المفعول محصورًا بـــ(إنما) وجب تقديم الفاعل على المفعول بالاتفاق؛ لأنه لو أخّر انقلب المعنى، نحو: إنما أَكْرَمَ زيدٌ خالدًا.

ثانيًا: وجوب تقديم المفعول وتأخير الفاعل

يجب تقديم المفعول، وتأخير الفاعل في المواضع التاليـــة:

(١) إذا كان الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على المفعول؛ فيجب تقديم المفعول، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً(٨٥)، مثل: قرأ الكتابَ صاحبُهُ، وكقوله تعالى:﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**..﴾ [١٢٤: البقرة]، وقال أيضًا: ﴿**يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا**..﴾[١٥٨: الأنعام] وقال أيضًا: ﴿**كُلَّ مَا جَاء أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ**﴾[٤٤: المؤمنون]، وقال أيضًا: ﴿**يَوْمَ لا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ**﴾ [٥٢: غافر]. ولا يجيز جمهور النحويين، نحو: (زَانَ نَوْرُهُ الشجرَ)؛ لا في نثر ولا في شعر؛ لأن فيه عودَ الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، وأجازه فيهما الأخفش، وابن جني وأبو عبد اللّه الطُّوَال من الكوفيين وابن مالك، استدلالاً على ذلك بالسماع وقال الشاعر(٨٦):

لما عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًـــا
أَدَّى إِلَيْهِ الكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ

وقال الشاعر أيضًا(٨٧):

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِيْ هل يلومَنَّ قومُـــهُ
زهيرًا على ما جرَّ من كلِّ جانبِ

وقال الشاعر(٨٨):

فَلَو كانَ مَجدٌ يُخلِدُ اليَومَ واحِـــداً
مِنَ الناسِ أَبقى مَجدُهُ اليَومَ مُطعِما

وقال الشاعر أيضًا(٨٩):

جَزَى رَبُّهُ عَنِّيْ عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الكِلاَبِ العَادِيَاتِ وقد فَعَلْ

وقال الشاعر أيضًا(٩٠):

جَزَى بَنُوْهُ أَبَا الغَيْلاَنِ عَنْ كِبَرٍ
وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِّمارُ

يقول محمد محيي الدين عبد الحميد: ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش- وتابعه عليه أبو الفتح ابن جني، والإمام عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد اللّه الطوال، وابن مالك والمحقق الرضي- من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الأحق بأن تأخذ به وتعتمد عليه، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه؛ لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية يقضي فيها على وفق ما تكلم به أهلها(٩١).

ويرى ابن هشام من المتقدمين، وخالد الأزهري وعباس حسن من المحدثين أنه جائز في الشعر للضرورة، إنما ورد ذلك في الشعر فلا يقاس عليه(٩٢).

تعقيب ومناقشة:

أنا لا أنتصر إلى ما ذهب إليه محمد محيي الدين عبد الحميد، بل أؤيد ما قاله ابن هشام وخالد الأزهري وعباس حسن، بأن يكونَ عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً لا يجوز إلا في الشعر للضرورة، وأما في النثر فلا يجوز أبدًا، والدليل على ذلك القرآن الكريم حيث لم يرد فيه أي مثال على ذلك، بل وردت خمس آيات، يعود الضمير فيها على المتأخر لفظًا دون رتبة.

(٢) إذا كان المفعول ضميرًا متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً وجب تقديم المفعول على الفاعل[٩٣]. وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن الكريم ١٥١ موضعا، منها ما يلي: أ. ﴿**أَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ**﴾[٥٥:البقرة] ب. ﴿**أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ..**﴾[١١٨: البقرة] ج.﴿**وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ**﴾[١٢٣: البقرة].

(٣) أن يحصر الفاعل بـــ(إنما)، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾[٢٨: فاطر] وكذا الحصر بـــ(إلا) عند غير الكسائي، نحو: ما أكرم زيدًا إلا عمرٌو[٩٤].

حذف الفاعل:

لا جرمَ أن الفاعل ركن أساسي رئيس من ركني الجملة الفعلية، فلا يستغني تركيب من التراكيب التي حوت فعلاً أو شبه فعل عن فاعل يقوم بهذا الفعل. ولذلك لم يجز حذفه. هذا مذهب البصريين[٩٥]. وأجاز الكسائي حذفه وتبعه السهيلي، تمسكًا بنحو قول سَوَّار بن المُضَرَّب حين هرب من الحجاج خوفًا على نفسه[٩٦]:

فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيْكَ حَتّى تَرُدَّنِيْ
إِلَى قَطَــرِيٍّ، لاَ إِخَــالُكَ رَاضِيَا

يقول ح.الفاخوري في قوله: "فإن كان لا يُرْضِيْكَ" حيث نرى أنّ اسم (كان)، أو فاعلها، إذا اعْتُبِرتْ تامّة محذوف، ونحن في ذلك نتقيّد بالمعنى أكثر مما نتقيّد بالنظريات. ونرى مع الكسائي أن حذف الفاعل أو الاسم هو ما يطلبه معنى الكلام، ولو جاز لنا القول لقلنا أكثر من ذلك وذهبنا إلى أن (كان) هنا لمجرّد التوقيت، أو الوصل التوقيتي؛ فكأنه يقول: "إن لم يُرْضِيْكَ إلا أن تردّني..." [٩٧].

وحذف الفاعل يرفضه البصريون قطعًا ويتكلّفون في مبدئهم كثيرًا من العنت، ذلك أنّ الفاعل عمدة ولا يجوز في نظرهم حذفه؛ لأن الفعل والفاعل كجزئي كلمة لا يُستَغنى بأحدهما عن الآخر، وهكذا فالفاعل أبدًا مذكور أو مستتر وإذ لم يجدوا في هذا البيت ما يمكن إرجاع ضمير الفاعل (أو اسم كان) إليه قالوا: إنه يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع. وهذا كما لا يخفى من أغرب التعليلات[٩٨].

يرى العلماء أن الفاعل يحذف في المواضع التالية:

الموضع الأول[٩٩]: في الفعل المبني للمجـــهول، حيث يحلّ نائب الفاعل محل الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿**قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ**﴾[٤: البروج]. فهنا حذف الفاعل وهو غير مراد.

الموضع الثاني: وفي الاستثناء المفرغ، نحو: ما قام إلا هندٌ.

الموضع الثالث: في الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر[١٠٠]:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْــنَ النَّجَــاةُ بِبَغْــلَتِيْ
أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ

الموضع الرابع: يحذف الفاعل في صورة الفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وقد أُكّد فعله بـــ (نون التوكيد) والنحاة غير الخضري والصبان، يوجبون الحذف في هذين الموضعين والجواز في سواهما. وقد جاء كثيرًا في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾[١٠٢: آل عمران]، وقال أيضًا: ﴿**لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ..**﴾ [١٨٦: آل عمران]. فقد حذف الفاعل وهو (واو الجماعة، في تموتن ولتسمعُنّ) لئلا يلتقي ساكنان (واو الجماعة والنون الأولى من نوني التوكيد) وبقي الضم دليلاً عليه. ومثاله مع ياء المخاطبة: ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً**﴾[٢٦: مريم]. هذا قياس مطرد في كل كان شأنه كذلك.

الموضع الخامس: في أسلوب التعجب (أفْعِلْ به) إذا تقدّم في التركيب ما يدلّ عليه، كقوله تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾[٣٨: مريم]، أي: وأبصر بهم.

الموضع السادس: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مُظْهَرًا يكون محذوفًا، ولا يكون مضمرًا؛ لأن المصدر غير مشتق عند البصريين؛ فلا يتحمل ضميرًا،

بل يكون الفاعل محذوفاً مرادًا إليه، نحو: يعجبني ضربٌ زيدًا، ويعجبني شربٌ الماءَ، وكقوله تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ {١٤} يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ**﴾[١٤-١٥:البلد]. ويرى بعض آخر أنه جامد مؤول بمشتق فهو محتمل الضمير، ففاعله مستتر فيه(١٠١).

الموضع السابع: في (كان) الزائدة في نحو قول الشاعر(١٠٢):

لِلَّهِ دَرُّ أنوشَرْوَانَ مِنْ رَجُــلٍ
مَا كانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّوْنِ والسَّفْلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أن (كان) الزائدة لا فاعلَ لها.

الموضع الثامن: في الفعل المكفوف بـــ (ما)، نحو: قلّما وطالما وكثرما، بـــ (ما) على ما ذهب إليه سيبويه. ومن العلماء من يرى أن (ما) في نحو (طالما نهيتك)، مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتقدير: طال نهي إياك.

تعقيب ومناقشة:

يبدو لي أن الفاعل يحذف قياساً في المواضع المذكورة خلافا للبصريين، ولكن لابد أن تكون هناك قرينة، ولولا القرينة لكان الحذف نقصًا وعيبًا، ولابد مع القرينة من محسنات ودلالات ترجّح على الذكر. فحذف الفاعل ولاسيما إذا كان الفعل مبنيا للمجهول يكون لدلالات، إلا أن منها ما يتصل باللفظ، ومنها ما يتصل بالمعنى(١٠٣). فأما ما يتصل بالمعنى، فهو:

(أ) القصد إلى الإيجاز في العبارة، كقوله تعالى: ﴿**فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ..**﴾[١٢٦:النحل]. والأصل أن يقال: (فعاقبوا بمثل ما عاقبكم الكفار).

(ب) ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور، نحو قولهم: (من طابتْ سريرتُهُ حُمِدَتْ سيرتُهُ)؛ فإنه لو قال: حَمِدَ الناسُ سيرتَهُ؛ لتغير السجع. وأما ما يتصل بالمعنى؛ فهو كثير، منها ما يلي:

(١) للعلم به فلا حاجة إلى ذكره؛ لأنه معروف ، كقولــه تعالى:﴿**خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ**﴾[٣٧: الأنبياء]. والفاعل هنا معروف للسامع، هو (الله)؛ لأنه هو الذي خلق الإنسان.

(٢) لا يتعلق بذكره فائدة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا..**﴾[٨٦: النساء]. فذكر الذي يُحيِّي لا فائدة منه، وإنما الغرض وجوب ردّ التحية لكل من يُحيِّي.

(٣) رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ**﴾[١٠: الذاريات]. والمراد قتل الله الخرّاصين.

(٤) توجيه المخاطب لنفس الحدث، كقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً**﴾[١٣-١٤: الحاقة]. إن الفاعل قد حذف في الآية، ذلك لأن الذي يريده القرآن أن يوجه الناس إلى هذا الحدث الجسيم.

حذف الفاعل على غير قياس(١٠٤):

جاء حذف الفاعل على غير قياس في الآتي:

الأول: في قول العرب: أَرْسَلَتْ، وهم يريدون جاء المطر ولا يذكرون السماء التي هي فاعل الإرسال. والثاني: قول حاتم الطائي(١٠٥):

أَمَاوِيُّ مَا يُغْنِيْ الثَّرَاءُ عَلَى الفَــتَى
إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

ومسوغ الحذف في الموضعين قرينة الحال القوية التي لا يلتبس معها معنى بمعنى، ففي (أرسلتْ) الفاعل معروف وهو (السماء)؛ لأن المطر لا يأتي إلا من جهتها. وفي (حشرجتْ) الفاعل معروف هو (الروح)؛ لأنه لايُحْشرج ساعة الموت إلا هي.

وقوة القرينة أمر مهمّ بنوا عليه كثيرًا من الأساليب والأحكام اللغوية كقولهم علامة التأنيث في الصفات الخاصة بالمؤنث والتي لا يشاركه فيها المذكر، مثل: حامل ومرضع وحائض. كما يحذف الفاعل وعامله لداعٍ بلاغي مع وجود القرينة التي تعين

على ذلك[١٠٦]. كما في قولك: بمن رحبت في الحفل؟ فتقول: بالضيف الكبير، أي رحبت بالضيف الكبير.

ومن أروع الشواهد في هذا الصدد قوله تعالى:﴿**فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ**﴾[٨٣-٨٤: الواقعة]. ففاعل (بلغت) هو الروح ولم يجر لها ذكر قبل حتى يقال إنها مضمرة. وهذا شبيه ببيت حاتم إذ الفاعل هناك الروح والفاعل هنا أيضًا الروح، وكلاهما حديث عن ساعة الاحتضار وهي القرينة الحالية التي دلّت على الحذف وعينت المحذوف.

ومنه قوله تعالى: ﴿**كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ**﴾[٢٦-٢٧: القيامة]، إذ لا يبلغ التراقي عند الموت إلا الروح. والموضع الثالث هو قوله تعالى: ﴿**إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ**﴾[٣٢: ص]؛ ففاعل (توارت) هو الشمس في أحد الأقوال[١٠٧]. والشمس أكبر مظهر من مظاهر الطبيعة تسير في مسار ونظام دقيق لا يختلف، وهي أشرف الأفلاك وأعظمها، فحذفت في الآية لقوة ظهورها كما حذفت السماء، في قول العرب السابق: (أرسلت)؛ لأنها مثل الشمس ظهورًا وعظمةً، وقوة القرينة مع الاختصار مرجح للحذف على الذكر؛ لأن حذف ما يُعْلَم جائز. وقد سوّغت قوة القرينة الحذف في موضع آخر، وهو قوله تعالى:﴿**وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ**﴾ [٢٨: القيامة]؛ ففاعل (ظن) هو المحتضر إذ المقام يعينه دون سواه.

تعقيب ومناقشة:

أنا أؤيد مذهب البصريين إذا كان حذف الفاعل على غير قياس، وأقول إن الفاعل جزء أساسي للفعل ولا يمكن حذفه أبدًا؛ لأن المعنى لا يتم بحذفه؛ ولأن أي حدث لا يمكن حدوثه بدون الفاعل. والفاعل إما يكون اسمًا ظاهرًا، وإما يكون ضميرًا بارزًا، وإما يكون ضميرًا مستترًا، وإذا كان الضمير مستترًا للغائب، وجب أن يرجع إلى ما سبق ذكره. وقد يكون هذا الفاعل معروفًا ومعهودًا فلا يحتاج إلى ذكره، كما سبق ذكره في مواضع متنوعة، على سبيل المثال الآية: ﴿**فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ..**﴾ فالفعل (بلغتْ) مؤنث؛ لأن الفاعل (الروح) مؤنث، ولو لم يذكر ولكنه معلوم يعلمه الناس وهلم جرًا. فحذف الفاعل في الأمثلة المذكورة للإيجاز ولكن لابد أن تكون هناك قرينة تدل عليه[١٠٨].

إفراد الفعل مع فاعله:

مذهب جمهور العرب أنه إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى فاعل ظاهر، مثنى أو مجموعٍ، وجب تجريده من علامة التثنية والجمع؛ فيكون كحاله إذا أُسْنِدَ إلى مفرد[١٠٩]، فيقول: جاء المسافران، وجاء المسافرون، وجاءت المسافرات، قال تعالى: ﴿**وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُواْ**﴾[٨٤: يونس]، وقوله: ﴿**قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا**﴾ [٢٣: المائدة]، وقوله: ﴿**وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَّسْحُوراً**﴾ [٨:الفرقان]، وقوله:﴿**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ**﴾ [٣٠: يوسف].

وذهب طائفة من العرب (وهم بنو الحارث بن كعب وقيل طيء وقيل أزد شنوءة) إلى أن الفعل إذا أُسْنِدَ إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجوع، أُتِيَ فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول: جاءا المسافران، وجاؤوا المسافرون، وقد وردت أشعار على هذه اللغة، قال عبيد اللّه بن قيس الرقيات[١١٠]:

تَوَلّى قِتَالَ المَارِقِيْنَ بِنَفْسِــه
وَقَــدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيْــمُ

وقال أميّة بن أبي الصلت[١١١]:

يَلُوْمُوْنَنِيْ فِيْ اشْتِرَاءِ النَّخِيــ
ـــلِ أَهْلِــي؛ فَكُلُّهُمْ يَعْذِل

وقال أبو عبد الرحمن محمد بن عبد اللّه العتبي[١١٢]:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي
فأعرضنَ عَنِّي بالخُدُوْدِ النَّوَاضِرِ

وقال عمرو بن ثعلبة الطائي[١١٣]:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَـــــا

أَوْلَـــــى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

ويستدل الذين يجيزون الجمع بين الأمرين بأمثلة كثيرة، منها قوله تعالى:﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [٧١:المائدة]، وقوله:﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ..﴾[٧: القمر]، وقوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْداً﴾[٨٧: مريم]، وقوله: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٣: الأنبياء].

أنا أذكر هنا أقوال العلماء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ فقط.

(١) يرى سيبويه أن (الذين ظلموا) بدل من واو الجماعة في (أسروا)[١١٤]. وقد تابعه مكي بن أبي طالب القيسي والزمخشري والرازي وابن عاشور ومحيي الدين شيخ زاده[١١٥]. وهذا أحسن الوجوه ويكون المقصود من الإبدال هو الإعلام بأنهم المبالغون في الظلم والموصوفون بالظلم الفاحش فيما أسروا به وذلك: لأنه جعل الذين ظلموا مفسرا لهم بهذا الإبدال.

(٢) قال الكسائي هو مبتدأ والجملة قبله خبره وقدّم اهتمامًا به، والمعنى أسروا النجوى فوضع الموصول موضع الضمير تسجيلاً على فعلهم لكونه ظلمًا[١١٦]. لقد حسّنه ابن هشام قائلاً: "وأحسن الوجوه فيها إعراب (الذين ظلموا) مبتدأ و(أسروا النجوى) خبره[١١٧].

(٣) قال بعضهم هو خبر مبتدإ محذوف تقديره: هم[١١٨].

(٤) يرى الزجاج وهو في محل النصب على الذم أو على إضمار (أعني) كما ذهب إليه بعضهم[١١٩].

(٥) أجاز الفراء أن يكون (الذين) في موضع الخبر نعتًا (للناس) أو هو بدل من (للناس) كما قال أبو البقاء[١٢٠].

(٦) قال بعضهم هو فاعل لفعل محذوف، أي: يقول الذين، والقول كثيرًا ما يضمر واختاره النحاس[١٢١].

(٧) وهو فاعل لفعل (أسروا) وواو الجماعة تدل على الجمع. وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة أكلوني البراغيث[١٢٢]. وقد عبّر عنها ابن مالك بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار). هذا الحديث رواه البخاري عن أبي هريرة في كتاب مواقيت الصلاة تحت باب فضل صلاة العصر، رقمه ٥٥٥، وفي كتاب بدء التوحيد تحت باب قول اللّه، رقمه: ٧٤٢٩، وتحت باب كلام الرب مع جبريل ونداء اللّه الملائكة، رقمه: ٧٤٨٦، ومسلم في كتاب الصلاة، وقد رواه البخاري في كتاب بدء الخلق تحت باب ذكر الملائكة صلوات اللّه عليهم بهذه الصيغة: عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: "الملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار...".

يبدو من هذا الحديث أن كلمة (الملائكة) قد سقطت من بدايات الأحاديث الأخرى واللّه أعلم. وأما رواية مالك: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فمختصرة من حديث مطول: إن للّه ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، كما في رواية البزار. وعلى هذا امتنع قوم من الاحتجاج برواية مالك، خلافًا لابن مالك الذي أسمى هذه اللغة لغة أكلوني البراغيث[١٢٣].

وهي عند أبي حيان لغة حسنة[١٢٤] وليست شاذة كما زعم بعضهم[١٢٥]. ويؤيده من المحدثين عباس حسن ويقول: وهي لغة فصيحة؛ لأن الوارد المسموع بها كثير في ذاته ولكنها لم تبلغ من درجة الشيوع والجري على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التي يحسن الاكتفاء بها اليوم، والاقتصار عليها، إيثارًا للأشهر، وتوحيدًا للبيان مع صحة الأخرى[١٢٦].

مطابقة الفعل للفاعل جنسًا:

يطابق الفعل فاعلَه في التذكير والتأنيث عادةً، تقول: جاء محمدٌ، وجاءت فاطمة، ولكن هذه المطابقة ليست واجبة في العربية دومًا، فيجوز مثلاً أن تقول: طلع الشمسُ، واجتمعت العربُ، فقد ذكّرتَ الفعل في المثال الأول وفاعله مؤنث، وأنّثته

في الثاني وفاعله مذكر. ولهذه المطابقة ثلاث حالات، وهي على النحو التالي:

الحالة الأولى: وجوب تذكير الفعل:

يجب تذكير الفعل إذا كان الفاعل مذكرًا، ويستوي هنا أن يكونَ مفردًا، مثل: قرأ الطالب القرآنَ، وأن يكونَ مثنى، مثل: درس الطالبان القرآن، قال تعالى:﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ**﴾[٥٤:البقرة]، وقال أيضًا: ﴿**قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ**﴾[٢٣:المائدة]، وقال أيضًا:﴿**قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ**﴾ [٢٠:يونس]. وأن يكون جمع مذكر سالمًا، مثل: قد فاز المجدّون، قال تعالى:﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**﴾[١: المؤمنون].

يجب تذكير الفعل إذا فُصِلَ بين الفعل والفاعل المؤنث- سواء كان حقيقيًا أو مجازيًا- بـــ (إلا)، ولم يجز إثبات التاء عند الجمهور إلا في ضرورة الشعر؛ لأن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه؛ فإذا قلت: لم يزرني إلا هندٌ ؛فإن أصل الكلام: لم يزرني أحد إلا هندٌ. وأنت لو صرّحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء؛ لأن الفاعل مذكر، قال تعالى:﴿**مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ..**﴾ [١٤: سبأ]. وقد جاء في الشعر بالتأنيث[١٢٧]:

مَا بَرِئَتْ مِنْ رَيْبَـــةٍ وَذَمٍّ
فِيْ حَرْبِنَا إِلاَّ بَنَـــاتُ العَمِّ

والتأنيث خاص بالشعر نصّ عليه الأخفش. وذهب ابن مالك أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بـــ (إلا)، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل[١٢٨].

يبدو لي أن تأنيث الفعل جائز كما يراه ابن مالك، ولكن الأفضل حذف التأنيث؛ والدليل على جوازه القرآن الكريم؛ لأنه ورد في بعض القراءات، كالآتي: إن كَانَتْ ﴿**إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً..**﴾[٢٩: ياسين]؛ فقرأ أبو جعفر برفع (صيحة). وكذا قرئ في الشواذ: ﴿**وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ**﴾[٦: النور]، وقراءة الجمهور (ولم يكن). وكذلك قرئ في الشواذ: ﴿**فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ**﴾[٢٥:الأحقاف]. وقراءة الجمهور: (لا يرى). وأجمع اللغويون أن اللغة تؤخذ من رواية الآحاد، وبالطريق الأولى تؤخذ من القرآن الكريم، ولو كان من القراءات الشاذة.

وقال ابن جني إنها ضعيفة[١٢٩]. وتذكير الفعل أفصح، وهو الكثير في القرآن الكريم، وقال أبو حيان التأنيث محله الشعر[١٣٠].

قد يلحق بالفعل علامة التأنيث، وهي تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي، أو تاء متحركة تلحق أول المضارع، أو تاء التأنيث المربوطة التي تلحق شبه الفعل (الوصف)، مراعاةً لحالة الفاعل في تأنيثه. وقد يكون التأنيث في الفعل واجبًا، أو جائزًا، كالآتي:

الحالة الثانية: وجوب تأنيث الفعل:

ويجب تأنيث الفعل للفاعل في موضعين:

الأول: أن يكونَ الفاعل اسمًا ظاهرًا، حقيقي التأنيث، متصلاً بعامله مباشرة، غير مراد منه الجنس، وغير جمع وما يجري مجراه، وأن يكونَ الفعل متصرفًا، تلزمه تاء التأنيث للدلالة على تأنيث فاعله[١٣١]، قال تعالى:﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا..**﴾[٢٨٢:البقرة]، وقال أيضًا: ﴿**إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ**﴾[٣٥: آل عمران]، وقال أيضًا: ﴿**وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ..**﴾[٢: الحج]، وقال أيضًا:﴿**إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ..**﴾[٤٠: طه]. ويرى الزجاج أن تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي يجوز مع القبح، ويصح أن يقال: قام جارتك، ونحر ناقتك[١٣٢]. وحكى سيبويه: قال فلانة، وهو قليل جدا[١٣٣]. وهذا الوجه لم يرد في القرآن الكريم.

الثاني: أن يكونَ الفاعل ضميرًا متصلاً عائدًا على مؤنث حقيقي، أو مجازي، كقوله تعالى:﴿**وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ**﴾[٢٢١:البقرة]، وقوله: ﴿**وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً**﴾[١٢٨:النساء]، وقوله: ﴿**وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت**﴾[١٧:الكهف]؛ وذلك لأن الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التأنيث؛

فيُدَلّ عليه بالعلامة، ولئلا يتوهم أن ثمَّ فاعلاً مذكرًا منتظرًا، إذ يجوز أن يقال: هندٌ قام أبوها، والشمسُ طلع قرنُها[١٣٤].ولا يجوز ترك التأنيث إلا في الشعر إن كان التأنيث مجازيًا، كقول الشاعر[١٣٥]:

فَلاَ مزنَـــةٌ ودقتْ ودقَهَا

ولا أرض أَبْــقَلَ إِبْــقَالَهَا

وكان القياس (أبقلت)؛ لأن الفاعل ضمير مؤنث، ولكنه حذف التاء للضرورة. وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثري، يقال: الشمس طَلَعَ كما يقال: طلع الشمسُ؛ لأن التأنيث مجازي، ولا فرقَ بين المضمر والظاهر، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت إبقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دلّ على أنه مختار لا مضطر. وأجيب بأنه إنما يثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيرها؛ فإن من العرب من لا يجيز في الهمز إلا التحقيق، وقد يعارض بالمثل فيقال إنما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل، ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الأعلم حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى أبقلتْ إبقالها بتخفيف، قال ولا ضرورة فيه على هذا إذ هذا دليل على أن قائله يجيز النقل قال، وعلى رواية تحقيق الهمز إنما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة، وفي هذا التأويل نظر؛ لأن وجود الهاء في إبقالها يأباه[١٣٦].

الحالة الثانية: جواز المطابقة وغيرها:

هناك حالات يجوز فيها أن نجعل الفعل والفاعل متطابقين في الجنس، كما يجوز أن يخالف بينهما فيه، وذلك كما يلي:

١- إن كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا حقيقيًا، ولكنه مفصول عن عامله بفاصل، جاز تأنيث الفعل وعدم تأنيثه، نحو: قام اليوم هندٌ، وقامت اليوم هندٌ، قال تعالى:﴿**حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً**﴾[١٥: الأحقاف]، وقال ابن عقيل: إن التأنيث أجود[١٣٧]. ويرى الأزهري أن التأنيث أكثر من التذكير لقوة جانبه[١٣٨]. وقال عباس حسن: إن التأنيث أفصح[١٣٩].

يتبين من خلال القرآن أن أقوال العلماء دقيقة، حيث لم يرد في القرآن مع تذكير الفعل أي فاعل، بل جميع ما ورد فيه بالتأنيث، واللّه أعلم.

٢ – وإن كان الفاعلُ الظاهر مؤنثًا غير حقيقي (وهو المؤنث المجازي) سواء كان مفصولاً عن عامله أو غير مفصول عنه، صحّ تأنيث عامله وعدم تأنيث[١٤٠]، قال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء..**﴾[٣٥:الأنفال]، وقال أيضًا: ﴿**كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ**﴾[١٣٧: آل عمران]. وقال أيضًا: ﴿**لَيْسَ بِي ضَلاَلَةٌ**﴾[٦١: الأعراف]، وقال أيضًا:﴿**فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ**﴾[١٣٥: الأنعام].

٣- وكذلك يصح الأمران إن كان الفاعل ظاهرًا، ومؤنثًا حقيقيًا غير مفصول، ولكن لا يراد به فرد معين، وإنما يراد به الجنس كله ممثلاً في الفاعل، فكان الفاعل رمز لجنس معناه، أو يراد به ذلك الجنس كله، ومنه الفاعل الذي فعله (نعم وبئس)، نحو: نعم الأم، ونعمت الأم[١٤١]. وكذلك الحكم إذا كان المؤنث غير حقيقي، قال تعالى:﴿**فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ**﴾ [٢٤: الرعد] وقال أيضًا:﴿**وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ**﴾[٣٠: النحل]. ولكن تبين من خلال تتبعي في القرآن أن تذكير (نعم) أرجح؛ لأنه لم يرد بالتأنيث في القرآن.

٤- وكذلك يصحّ الأمران إن كان الفاعل ظاهرًا ولكنه جمع. والأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء، الأول: اسم الجمع، نحو: قوم ورهط ونسوة، والثاني: اسم الجنس الجمعي، نحو: روم وزنج وتفاح، والثالث: جمع التكسير لمذكر، نحو: رجال وزيود، والرابع: جمع التكسير لمؤنث، نحو: هنود وضوارب، والخامس: جمع المذكر السالم، نحو: الزيدين والمؤمنين، والسادس: جمع المؤنث السالم، نحو: الهندات والمؤمنات، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب[١٤٢]:

المذهب الأول: مذهب الكوفيين:

وهو أنه يجوز في كل فعل أُسْنِدَ إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثًا، وأن يؤتى به مذكرًا، والسرّ في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى، فيؤتى بفعله خاليًا من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترنًا بعلامة التأنيث؛ فتقول على هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي القرآن قال تعالى: ﴿**كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ**﴾ [١٠٥: الشعراء]، وقوله تعالى أيضًا: ﴿**وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ**﴾[٦٦: الأنعام]، وقوله تعالى: ﴿**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ**﴾[٣٠: يوسف]، وتقول: زحف الروم، وزحفت الروم، وفي التنزيل: ﴿**غُلِبَتِ الرُّومُ**﴾[٢: الروم]، وتقول: جاء الرجالُ، وجاءت الرجالُ، قال تعالى: ﴿**وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ..**﴾[٤٤: الأعراف]، وقال: ﴿**ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم..**﴾[٧٤: البقرة]، وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، قال تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَىَ شَيْءٍ..**﴾[١١٣: البقرة]، وتقول: جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، قال تعالى: ﴿**إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ**﴾[١٢: الممتحنة]، وقال عبدة بن الطيب[١٤٣]:

فَبَكَى بَنَاتِيْ شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِيْ
والظَّاعِنُــوْنَ إِلَيَّ، ثُمَّ تَصَدّعُوْا

وتقول: جاء الزيدون، وجاءت الزيدون،قال تعالى:﴿**آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ**﴾[٩٠: يونس]. وأجيب بأن البنين في قوله تعالى (بنو إسرائيل) والبنات في قول الشاعر (بناتي) لم يسلمْ فيها لفظ الواحد، إذ الأصل (بنو) فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث، فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عُومِلَ معاملةَ جمع التكسير، وبأن التذكير في ﴿جاءك المؤمنات..﴾ للفصل بالمفعول وهو الكاف، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، والنساء اسم جمع، أو لأن (أل) مقدّرة باللاتي، وهي اسم جمع[١٤٤].

المذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي:

وهو أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع، إلا نوعًا واحدًا، وهو جمع المذكر السالم، فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير، وإليه ذهب ابن مالك.

المذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين:

وهو أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث، قال تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ**﴾[٢٣: النساء]، وقال أيضًا: ﴿**تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ**﴾[٤٤: الإسراء].

ويرى سيبويه أن حذف تاء التأنيث مع جمع المؤنث السالم إنما يكون في الموات، وهو القائل: "وهو في الموات كثير، ففرقوا بين الموات والحيوان. كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم.

ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله ﷻ:﴿**فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ**﴾ [٢٧٥: البقرة] وقوله:﴿**من بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ**﴾[١٠٥: آل عمران] وهذا النحو كثير في القرآن"[١٤٥].

أنا أميل إلى مذهب سيبويه، في أن تاء التأنيث يجوز حذفها مع جمع المؤنث السالم إذا كان الفاعل مؤنثًا غير حقيقي، قال تعالى: ﴿**ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي..**﴾ [١٠: هود]، وأما المثال الذي ذكره سيبويه فالتذكير فيه يجوز أن يكون بالفاصل وهو الضمير (الهاء وهم).

خلاصة ما تقدم أن المذهب البصري صحيح ؛ لأنه موافق للقرآن الكريم، إلا أن البصريين لم يعينوا في جمع المؤنث السالم، غير حقيقي التأنيث، كما ذكره سيبويه.

الخاتمة:

توصل هذا البحث إلى كثير من النتائج الجزئية المتناثرة في موضوعاته، وسأكتفي بذكر أهمّها:

١-تبيــّن لي من خلال البحــث أن تعريــفات النحاة

ليست شاملة؛ لأن كل واحد منهم يذكر أشياء ويغفل أشياء أخرى. والتعريف الجامع على حد ظني هو ما يلي: الفاعل هو اسم مرفوع صريح، أو مؤول به، أُسْنِدَ إليه فعلٌ تامّ، أو ما يَشْبَهُهُ مُقَدّم عليه بالأصالة، وهذا الاسمُ أو المؤول به هو الذي فَعَلَ الفعلَ، أو قَامَ به أو لم يقم به أو تأثر به.

٢- كشف البحثُ أن ما ذهب إليه ابن جني وابن مضاء ومحمد عيد وإبراهيم مصطفى وغيرهم، من أن المتكلّم هو الذي يرفعُ وينصب، قول باطل؛ لأنه لو كان عاملاً لجرى الكلامُ على وتيرة واحدة، ولا حاجةَ إلى الرفع والنصب حينًا وإلى الجرِّ حينًا آخر، ولكننا نرى أن علامات الإعراب تتبدل بعد كلمات وأقوال، فالمتكلم لا دورَ له في العمل، وهو يقوم بعملية البيان والنقل فقط. كذلك العامل في الفاعل ليس الإسناد؛ لأن الإسناد يوجد بين الفعل والمفعول، وبين المبتدإ والخبر أيضًا. والعامل عندي هو الفعل والفاعل معًا؛ لأن أي حدث لا يتمّ إلا بالفعل والفاعل معًا.

٣- إن العللَ التي ذكرها النحاة في رفع الفاعل ونصب المفعول مقنعة. وأما ما ذهب إليه ابن مضاء ومن والاه ليس بصحيح؛ لأن اللّه خلق الأسبابَ والعللَ، وما علينا إلا أن ندركها لكي نصل إلى الحقيقة. ولكنها لا تدرّس في المراحل الابتدائية، وإنما تدرّس في المراحل المتقدمة لكي يصل الطلبة إلى المقاصد الأصلية والحقائق المطلوبة.

٤- يرى جمهور البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط، وذهب الأخفش إلى أنه جائز. وقد تبيّن من خلال الأسلوب القرآني واللغة أن مذهب الأخفش صحيح؛ لأن الجملة الاسمية بعد أداة الشرط وقعت في القرآن الكريم والأشعار كثيرًا، وهي تدل على معنى الثبوت وأما الجملة الفعلية المقدرة بعدها فهي تدل على معنى التجدد والحدوث. وتكوير الشمس وانفطار السماء ومد الأرض وغيره لايحدث إلا مرة واحدة يوم القيامة ولايتجدد.

٥- أظهر البحث في القرآن واللغة أن الفاعل لا يتقدم على رافعه، والمذهب البصري مذهب أصيل فيه، والمذهب الكوفي وغيره لا يتوافق مع استعمال اللغة؛ لأننا على المذهب الكوفي نقول: الزيدان دَرَسَ والزيدون دَرَسَ، وهذا لم يرد في القرآن ولا في اللغة. وكذلك ماذا نقول إذا دخلت إنّ أو إحدى أخواتها، مثل: إنّ محمدًا يحبّ اللّه، ولكنّ اللّه يفعل ما يشاء، ولعلّه يذهب إلى القرية. بناء على هذا أن تقدم الاسم لا يدل على الاختصاص وغيره كما يراه البلاغيون، بل يدل على الثبوت؛ لأن الجملة الاسمية تدل على الثبات والاستقرار والجملة الفعلية تدل على الحدث والحدوث والتجدد.

٦- ثبت من خلال البحث أن تقديمَ المحصور بـــ(إلا) لا يجوز؛ لأن الغرض من الحصر قد يضيع في بعض الحالات.

٧- يرى الأخفش وابن جني وعبد القاهر الجرجاني وأبو عبد اللّه الطوال وابن مالك والمحقق الرضي ومحمد محيي الدين عبد الحميد أن تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول جائز، ولكن ابن هشام وخالد الأزهري وعباس حسن يذهبون إلى أنه لا يجوز إلا في الشعر للضرورة ولا يقاس عليه. واتضح لي من خلال البحث في القرآن الكريم، أنه لا يجوز؛ لأنه لم يرد فيه أي مثال على ذلك، وكذلك ما ورد في النثر. وأما ما ورد في الشعر فلا يقاس عليه؛ لأن فيه ضرورة.

٨- تبيّن من خلال البحث أن مذهب البصريين في حذف الفاعل صحيح إذا حذف الفاعل على غير قياس، وأن ما ذهب إليه الكسائي والسهيلي وغيرهما، غير صحيح؛ لأن الفاعل جزء أساسي للفعل ولا يمكن حذفه أبدًا؛ لأن المعنى لا يتمّ بحذفه، ولأن أي حدث لا يمكن حدوثه بدون الفاعل. وقد يكون هذا الفاعل معروفًا ومعهودًا فلا يحتاج إلى ذكره، أو القرينة الحالية تدل على الحذف وتعين المحذوف ويكون ذلك للإيجاز. وأما حذف الفاعل قياسا في مواضع ولاسيما

إذا كان الفعل مبنيا للمجهول- فصحيح، ويكون ذلك لأغراض بلاغية كثيرة لفظية مثل مراعاة السجع، ومعنوية مثل توجيه المخاطب لنفس الحدث وغيره.

٩- اتضح من خلال القرآن الكريم واللغة أنه إذا أُسْنِدَ الفعل إلى فاعل ظاهر، مثنى أو مجموع، وجب تجريده من علامة التثنية والجمع. وأما ما ورد في الأشعار بعلامة تدلّ على التثنية أو الجمع؛ فلا يقاس عليه؛ لأن في الشعر ضرورة. وأما الآيات التي تحتمل هذا الوجه فلا يقاس عليها أيضًا؛ لأن الشيء إذا احتمل أوجها أخرى فلا يجوز الاستدلال به.

١٠- إن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بـــ (إلا) ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل، كما ذهب إليه ابن مالك؛ لأنه ورد في بعض القراءات القرآنية.

١١- إن مذهب البصريين في جواز المطابقة بين الفاعل والفعل، أحسن وأصح، حيث ذكروا أن الفاعل إذا كان جمع المذكر السالم لا يجوز في فعله إلا التذكير. وأما ما قالوا في جمع المؤنث السالم- في أنه لا يجوز في فعله إلا التأنيث- فليس مطلقًا؛ لأن الفاعل إذا كان جمع المؤنث السالم غير حقيقي التأنيث، يجوز فيه ترك التأنيث، كما ذكره سيبويه؛ ولأنه ورد في القرآن الكريم، قال تعالى:﴿**ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي**﴾ [١٠: هود].

الهوامش:

(١) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دمشق، مطبعة دمشق، ١٩٦٤م، ص٣٣.

(٢) أحمد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، مصر، دار المعارف، (د. ت) ص٢.

(٣) جلال الدين السيوطي، (توفي ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د. ت)، ج١، ص٢٥٧.

(٤) الشيخ رشيد رضا، تفسير المنار، (د. ت)، (ط) ج١، ص١٠٦.

(٥) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه، (توفي ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (ط٣)، ج١، ص٣٣.

(٦) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (توفي٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٠م، (ط١)، ج١، ص٥٥.

(٧) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، (توفي ٣١٦هـ)، أصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، (ط١)، ج١، ص٧٣.

(٨) أبو علي الفارسي، (توفي ٣٧٧هـ)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، تحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، (ط١)، ص٤٧٦.

(٩) أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (توفي ٣٨١هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، (ط١)، ص٢٧٠.

(١٠) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (توفي ٥٧٧هـ)، كتاب أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، (ط١) ص٨٧.

(١١) أبو عمر عثمان بن عمر بن الحاجب، (توفي ٦٤٦هـ)، كتاب الكافية في النحو، شرح الرضي، بيروت، دار الكتب العملية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ج١، ص٧٠.

(١٢) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور، (توفي ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فوّار الشعّار، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، (ط١)، ج١، ص٩٣.

(١٣) ابن مالك، (توفي ٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م، ص٧٥.

(١٤) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بين عبيد الله الإشبيلي (توفي ٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيّاد بن عبد الثبيتي، بيروت، دار

الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ص٢٦١.

(١٥) جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (توفي ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق: بركات يوسف هبّود، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص٢١٣.

(١٦) بهاء الدين عبد الله بن عقيل، (توفي ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ج٢، ص٧٤.

(١٧) خالد بن عبد الله الأزهري (توفي ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، (د. ت) ج١، ص٢٦٧.

(١٨) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (توفي ٩١١هـ)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ١٣٢٧م، (ط١) ج١، ص١٥٩.

(١٩) عباس حسن، النحو الوافي، مصر، دار المعارف، (د. ت)، (ط٤) ج٢، ص٦٣.

(٢٠) محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة، مطبعة حسّان، ١٩٧٢، القسم الثالث، ج١، ص٤٥٦-٥٩٢.

(٢١) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، بيروت، دار الصادر، (د. ت)، مادة فِعل، ج١١، ص٥٢٨.

(٢٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مادة فعل، ص٦٩٥.

(٢٣) المرجع نفسه، مادة فعل.

(٢٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٣.

(٢٥) المبرد، المقتضب، ج١، ص٥٥.

(٢٦) ابن عصفور، المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، (ط١) ج١، ص٥٣، وانظر شرح جمل الزجاجي، للمؤلف نفسه، ج١، ص٩٣.

(٢٧) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص٧٥.

(٢٨) ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٢٦١.

(٢٩) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣٠) ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد المحميد، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٨٤، ص١٨٠–١٨١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: ح. الفاخوري، بيروت، دار الجيل ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، (١)، ج١، ص٥٠-٥١، وشرح شذور الذهب، ص٢١٣.

(٣١) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٥٩، والمطالع السعيدة، تحقيق: طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص٢٥٦.

(٣٢) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٦٣.

(٣٣) د.عبده الراجحي، التطبيق النحوي، بيروت، دار النهضة العربية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص١٧٩.

(٣٤) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٦٤.

(٣٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٤-٤٣، والإستراباذي، كتاب الكافية، شرح الرضي، ج١، ص٧١، وابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٢٦١، والأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٦٩، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٥٩.

(٣٦) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٤٢٧.

(٣٧) الوراق، علل النحو، ص٢٧٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٢٧٠.

(٣٩) الإستراباذي، شرح الكافية، الرضي، ج١، ص١٥٩، وانظر الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص١٦٩، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٥٩.

(٤٠) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١٠٣.

(٤١) ابن عصفور، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٢٦١.

(٤٢) ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م (ط١)، ج١، ص١٠٩.

(٤٣) ابن مضاء القرطبي، (توفي ٥٩٢هـ)، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٨م، (ط٢)، ص٧٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٧٨.

(٤٥) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧، ص٥٠.

(٤٦) الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف؛ لأنها أضيق مخرجًا، ولذلك يسوغ تحريك

الواو، ولا يمكن ذلك في الألف لسعة مخرجها، ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه، وإذا ضاق صلب الصوت وقوي (ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٧٥).

(٤٧) ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، ص١٣٠-١٣١.

(٤٨) د. شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦م، (ط٢)، ص٢٣.

(٤٩) هذا الحديث في المختارة للحافظ الضياء المقدسي من طريق قتيبة، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج٣، ص٩٩.

(٥٠) ابن االسراج، الأصول في النحو، ج١، ص٧٣.

(٥١) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص٨٩-٩٠، وابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٢٧٤-٢٧٥، والسيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، (ط١)، ج٣، ص١٣٦-١٣٨.

(٥٢) اللبن الخاثر الطيب، وأصله عُجَالط.

(٥٣) أبو البركات الأنباري، كتاب أسرار العربية، ص٩١-٩٢.

(٥٤) أبن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٢٧٣- ٢٧٤.

(٥٥) البيتان للزباء في خزانة الأدب، ج٧، ص٢٩٥، وأوضح المسالك، ج٢، ص٨٦، وشرح الأشموني، ج١، ص ١٦٩، وشرح التصريح، ج١، ص٢٧١، وشرح عمدة الحافظ، ١٧٩، ومغني اللبيب، ج٢، ص٥٨١، والمقاصد النحوية، ج٢، ص ٤٤٨.

(٥٦) خالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٧١.

(٥٧) المصدر نفسه، ج١، ص٢٧١.

(٥٨) البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص٣٨٩، ولسان العرب، ج١، ص٦٥٤ (غيب)، وتاج العروس، ج٣، ص٥٠١ (غيب).

(٥٩) البيت للنابغة في ديوانه ص١٤٠.

(٦٠) البيت للمرار الفقعسي في ديوانه، ص٤٨٠، وخزانة الأدب، ج١٠، ص٢٢٦، والخصائص، ج١، ص١٤٣، وشرح الفصل، ج٧، ص١١٦، والكتاب، ج١، ص٣١، والمبرد، المقتضب، ج١، ص٨٤، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٨٣.

(٦١) سيبويه، الكتاب ج١، ص٢٦٣، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٦٥ وما بعدها، مسألة: ٨٥، وشرح الأشموني، ج١، ص٣٤٢، والأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٧٠، ج٢، ص٣٠٧، وبهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٧٧-٧٨، ج٢، ص١٧٤، وحاشية الصبان، ج٢، ص٨٥.

(٦٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١١٢-١١٤، وانظر السيرافي، شرح السيرافي، ج٧، ص٦.

(٦٣) الشاهد في كتاب الأمالي على القالي، ج١، ص١٥.

(٦٤) ديوانه، ص١٧٤.

(٦٥) ديوانه، ص١٩.

(٦٦) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٥٥-٥٦.

(٦٧) فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، عمان، دار الفرقان، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، (ط٢)، ج١، ص١-٩٢.

(٦٨) ديوانه: ٢: ١٩٧.

(٦٩) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٨٣- ٩٨، وأحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، القاهرة، دار الآفاق العربية، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (ط١)، ص١٢١-١٢٣، ود. فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ج١، ص٢١٢-٢٢٣.

(٧٠) د.أبو سعيد محمد عبد المجيد، قواعد اللغة الإنجليزية العصرية الشاملة، ماليزيا، دار نور نغارة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، (ط١)، ص١٠.

(٧١) سابق الدين الصنعاني، كتاب تهذيب الوسيط في النحو، ص١٠٥.

(٧٢) خالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٧٣.

(٧٣) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٧٣، الهامش رقم (٢).

(٧٤) أبو القاسم السهيلي، (توفي ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، (ط١)، ص١٣٣، والإستراباذي، الكافية

شرح الرضي، ج١، ص٧١، وابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م، (ط١)، ج١، ص٥٣.

(٧٥) سيبويه، الكتب، ج٢، ص١٥٩.

(٧٦) سابق الدين الصنعاني، **كتاب التهذيب الوسيط في النحو**، ص١٠٣، وعلي الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو،ج ١، ص٢٩٨.

(٧٧) ابن عصفور، المقرب، ج١، ص ٥٣، وابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق: ح الفاخوري، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، (ط١)، ج١، ص٧٤، والأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٨١، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٦١، والإسيوطي، (توفي ٩١١هـ)، الفرائد الجديدة، تحقيق: عبد الكريم المدرّس العراق، وزارة الأوقاف، ١٩٧٧، ج١، ص٣١٨-٣١٩، و، ابن هشام، شرح قطر الندى، ص١٨٥، وبهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٩٩.

(٧٨) ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٧٤-٧٥، وانظر خالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٨١- ٢٨٢.

(٧٩) محمد محيي الدين عبد الحميد، كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، ج٢، ص٩٩.

(٨٠) خالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٨٢.

(٨١) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٨٦.

(٨٢) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٦١، وعباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٨٧.

(٨٣) عباس، حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٨٧.

(٨٤) ابن عصفور، المقرب، ج١، ص٥٣-٥٤.

(٨٥) سابق الدين الصنعاني، كتاب تهذيب الوسيط في النحو، ص١٠٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٨٠، وبهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص١١٠، والأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٨٣.

(٨٦) الشاهد للسفاح بن بكير اليربوعي في الخزانة، ج١، ص١٤٠، وشرح المفضليات، ص٦٣٢.

(٨٧) الشاهد لأبي جندب بن مرة الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ج ١، ص ٣٥١، والخزانة، ج١، ص١٣٥.

(٨٨) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ص٣٢٧ والعيني، ج٢، ص٤٩٧، في شرح المفصل، ج٢، ص١٠٨، والسيوطي، ٢٩٦، والأشموني، ج٢، ص٥٨، وبلا نسبة في ابن عقيل، ج١، ص٤٢٠.

(٨٩) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه، ص٢١٤، والخصائص، ج١، ص٢٩٤، ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، ص١٢٤، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص١٠٨، وشرح المفصل، ج١، ص٧٦، وأوضح المسالك، ج١، ص٨٠، وشرح الأشموني، ج ٢، ص٥٩.

(٩٠) الشاهد لسليط بن سعد في العيني، ج٢، ص٤٩٥، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص١٠٩، وشرح الأشموني، ج٢، ص٥٩، وهمع الهوامع، ج١، ص٦٦.

(٩١) محمد محيي الدين عبد الحميد، كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، ج٢، ص١١٠.

(٩٢)ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٨١، والأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٨٣، وعباس حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص٨٨.

(٩٣) ابن عصفور، المقرب، ج١، ص٥٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٨١.

(٩٤) ابن عصفور، المقرب، ج١، ص٥٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٨٢-٨٣.

(٩٥) ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٥٣، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٧٢، والإسيوطي، الفرائد الجديدة، ج١، ص٣١٥، والسيوطي، المطالع السعيدة، ص٢٥٧.

(٩٦) الشاهد في العيني، ج٢، ص٤٥١، والكامل، ج١، ص٣٠٠، وأوضح المسالك، ج١، ص٥٤، وشرح التصريح، ج١، ص٢٧٢، وشرح الأشموني، ج٢، ص٤٥.

(٩٧) ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٥٤-٥٥، الهامش رقم١.

(٩٨) ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٥٤-٥٥، الهامش رقم١.

(٩٩) محمد محيي الدين عبد الحميد، كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، ج٢، ص٧٨-٧٩، هامش رقم١، والأزهري، شرح التصريح، ج٢، ص٢٧٢،

والسيوطي، المطالع السعيدة، ص٢٥٧، والأشباه والنظائر، ج٣، ص١٣٩، والإسيوطي، الفرائد الجديدة، ج١، ص٣١٥، وعباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٧٠- ٧١.

(١٠٠) الشاهد بلا نسبة في الخزانة، ج٢، ص٣٥٣، والعيني، ج٣، ص٩، والخصائص، ج٣، ص١٠٣، وشرح الأشموني، ج٢، ص٩٨، وهمع الهوامع، ج٢، ص١١١، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٢٧٤.

(١٠١) عباس حسن، النحو الوافي، هامش ٢، ج٢، ص٢٢١.

(١٠٢) الشاهد بلا نسبة في الخزانة، ج١، ص٥٦٦، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٧٩.

(١٠٣) فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ج١، ص٢٦٧-٢٦٩، وأبو سعيد محمد عبد المجيد، النحو العربي الشامل من خلال القرآن الكريم، ماليزيا، مركز البحث بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠٠٥م، (ط١)، ج٢، ص٤٠- ٤٢.

(١٠٤) د.عبد العظيم، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، ج٢، ص٣٠- ٣٣.

(١٠٥) الشاهد في ديوانه، ص١١، والخزانة، ج٢، ص١٦٣، وهمع الهوامع، ج١، ص٦٥، واللسان، (حشرج) ج ٣، ص٦١.

(١٠٦) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٧١.

(١٠٧) أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، الكشاف، مصر، شركة طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، ج٤، ص٧٢.

(١٠٨) فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ج١، ص٤٥٩-٤٦٢.

(١٠٩) أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص١٢٨، وسابق الدين الصنعاني، كتاب التهذيب الوسيط، ص١٠٥، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٢٦٨، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١٠٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٦٠، وبهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٧٩، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٧٥، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٦٠.

(١١٠) الشاهد في ديوانه، ص١٩٦، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٨١، وأوضح المسالك، ج١، ص٦٤، وشرح التصريح، ج١، ص٢٧٧، وهمع الهوامع، ج٢، ص٢٥٧.

(١١١) الشاهد في ديوانه، ص٤٨، وأوضح المسالك، ج١، ص٦٢، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٨٢، وشرح التصريح، ج١، ص٢٧٦، وشرح الأشموني، ج١، ص١٧٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٨٧، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٦٠.

(١١٢) الشاهد لأبي ربيعة في ديوانه، ص٢١١، وللعتبي في الأغاني، ج١٤، ص٥٠٧١، وشرح شذور الذهب، ص١٧٩، وشرح الأشموني، ج٢، ص٤٧، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٨٣.

(١١٣) الشاهد في خزانة الأدب، ج٩، ص٢١، وشرح التصريح، ج١، ص٢٧٥، وشرح المفصل، ج٣، ص٨٨، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٨٣.

(١١٤) الكتاب، ج٢، ص٤١.

(١١٥) مكي بن أبي طالب القيسي، (توفي ٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محمد محيي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م، ج٢، ص٣٧٧، ومحمد طاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية، ١٩٨٤م، ج١٧، ص١٣، ومحيي شيخ زاده، حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، ج٣، ص٣٣٩.

(١١٦) الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص٥٦٢، ومحمود الألوسي، (توفي ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، (ط٤)، ج١٧، ص٨، ومحمد فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر، (توفي ٦٠٤هـ، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، (ط٣)، ج٢٢، ص١٤١.

(١١٧) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٢٣٥ ومابعدها.

(١١٨) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج٣، ص٣٧٧، ومحمود الألوسي، تفسير روح المعاني، ج٨، ص١٧، ومحمود صافي، الجدول في إعراب

القرآن وصرفه وبيانه، بيروت، دار الرشيد، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، (ط١)، ج٩، ص٥.

(١١٩) مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص٣٧٧، ومحمود الألوسي، تفسير روح المعاني، ج، ٨ ص١٧.

(١٢٠) الفراء، (توفي ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ- ١٩٧٩م، ج٢، ص١٩٧، ومحمود الألوسي، تفسير روح المعاني، ج٨، ص١٧.

(١٢١) محمود الألوسي، تفسير روح المعاني، ج٨، ص١٧.

(١٢٢) الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص٥٦٢، وتفسير الرازي، ج٢٢، ص١٤، وبهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٨٢، ومحمود الألوسي، تفسير روح المعاني، ج٨، ص١٧ ومحيي الدين شيخ زاده، حاشية محيي الدين شيخ زاده، ج٣، ص٣٣٩ ومابعدها، ومحمود صافي، جدول في إعراب القرآن، ج٩، ص٥.

(١٢٣) شرح الأشموني، ج١، ص١٧٠ وما بعدها، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٨٢. وقد عدّها ابن عصفور لغة ضعيفة (شرح جمل الزجاجي)، ج١، ص١٠٤).

(١٢٤) أبو حيان الأندلسي، (توفي ٧٤٥)، تفسير البحر المحيط، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ-١٩٩٣م، (ط٢)، ج٦، ص٢٩٦.

(١٢٥) محمود الألوسيي، تفسير روح المعاني، ج٨، ص١٧.

(١٢٦) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٧٤.

(١٢٧) الشاهد بلا نسبة في همع الهوامع، ج٢، ص١٧١، وشرح شذور الذهب، ص١٧٦، وشرح الأشموني، ج٢، ص٥٢، وشرح التصريح، ج١، ص٢٧٩.

(١٢٨) بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٩١.

(١٢٩) خالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٨، وأبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص٣٣٢.

(١٣٠) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص٣٣٢، وعباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٧٩.

(١٣١) أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص١٢٨، وابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٦٧، وبهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٨٨، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٧٨.

(١٣٢) الزجاج، (توفي ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (د. ت)، ص٩٩-١٠٠.

(١٣٣) بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٩٢.

(١٣٤) خالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٧٧.

(١٣٥) الشاهد لعامر بن جوين الطائي، في شرح التصريح، ج١، ص٢٧٨.

(١٣٦) خالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٧٨.

(١٣٧) بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص٨٩.

(١٣٨) خالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٧٩.

(١٣٩) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٧٩.

(١٤٠) بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٨٩، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٨٠.

(١٤١) خالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٨٠، وعباس حسن، النحو الوافي، ج٢، ص٨٠، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص١٨٣.

(١٤٢) بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٩٤-٩٥، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٨٠-٢٨١.

(١٤٣) الشاهد في ديوانه، ص٥٠، وشرح الأشموني، ج٢، ص٥٤، والخصائص، ج٣، ص٢٩٠، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٩٤، وشرح التصريح، ج١، ص٢٨٠.

(١٤٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص٧٢-٧٣، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٢٨٠-٢٨١.

(١٤٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٣٥-٢٣٦.